"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

المدى

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

العدد (6067) السنة الثالثة والعشرون - الأربعاء (14) كانون الثاني 2026

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (768) لسنة (2004)

8 صفحات مع الملحق (1400) دينار

www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

follow us on our Website
or download Al Mada App
on stores

Google play App Store

يمكنكم تحميل تطبيق
(المدى) على هواتفكم
من خلال قراءة QR Code:

الداخلية تعلن القبض على 238 متلاعبًا بأسعار الدولار والمواد الغذائية والأدوية

■ بغداد/المدى

أفادت وزارة الداخلية، أمس الثلاثاء، بإلقاء القبض على 238 متلاعبًا بأسعار الدولار والمواد الغذائية والأدوية.

وقال المتحدث باسم الوزارة، اللواء مقداد ميري، إن «الأجهزة الأمنية تمكنت من إلقاء القبض على 91 شخصًا بتهمة التلاعب بأسعار الدولار».

وفي السياق ذاته، أشار ميري إلى «إلقاء القبض على 147 متلاعبًا بأسعار المواد الغذائية والأدوية».

السلاح يتراجع أمام الوزارات!

ليلة ترقّب الضربة على طهران..

«المقاومة» منشغلة بالحكومة لا بالحرب

■ بغداد/ تميم الحسن

بينما كانت واشنطن ترفع منسوب التهديد تجاه طهران، وتلوّح بخيارات عسكرية «في غاية القوة»، كانت فصائل ما يُعرف بـ«المقاومة العراقية» منشغلة في بغداد بصراعات من نوع آخر: تقاسم المناصب في الحكومة المقبلة، ورسم ملامح مرحلة ما بعد السلاح.

وللمرة الأولى منذ تصاعد التوتر الأميركي–الإيراني خلال السنوات الخمس الأخيرة، لا تبدو تلك الجماعات مرشّحة للتدخل الواسع في أي ضربة أميركية محتملة ضد إيران، باستثناء تحركات محدودة، وفق تقديرات متقاطعة.

الاستثناء الوحيد جاء من «كتائب حزب الله»، التي خرجت منفردة بلهجة تصعيدية، مهدِّدة بالرد على أي هجوم تتعرض له إيران، ومشدِّدة على أن الحرب على الجمهورية الإسلامية «ليست نزهة».

وقال الأمين العام للكتائب، أبو حسين الحميداوي، في بيان، إن «رأس جبهة الباطل يمضي في إعداد العدّة لاستهداف الجمهورية الإسلامية في إيران»، معتبراً أن «الواجب الشرعي والأخلاقي يفرض الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني». وأضاف مخاطباً واشنطن: «نحذّر العدو الأميركي من أن الحرب على إيران ستكون ناراً إذا أضرمت فلن تُطفأ، وستدفعون ثمناً مضاعفاً».

غير أن هذا التصعيد بدا معزولاً داخل المشهد العام للفصائل، التي شهدت خلال الشهرين الماضيين – عقب إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية – تحولاً لافتاً في مواقفها باتجاه ما يشبه «التطبيع الهادئ» مع الولايات المتحدة، بحسب ما كشفت (المدى) الأسبوع الماضي.

■ التفاصيل ص3

مخلفات داعش الحربية ما تزال تشكل خطرًا على مدنيين في نينوى والأنبار

■ ترجمة: حامد أحمد

أشار تقرير لموقع K24 الإخباري إلى أن مخلفات تنظيم داعش من ألغام وعبوات غير منفلقة ما تزال تشكل خطرًا مميتًا على مدنيين في مناطق ريفية وسكنية في محافظتي نينوى والأنبار، على الرغم من مرور سنوات طويلة على انتهاء المعارك، في وقت سُجّلت فيه حوادث عن وقوع 11 ضحية بين قتيل وجريح في المحافظتين خلال أسبوع واحد، حيث وجّه نشطاء ومسؤولون محليون انتقاداتهم لبطء وضعف إجراءات إزالة الألغام، خصوصًا في المناطق الريفية والصحراوية، رغم إعلان الحكومة عن خطة لتطهير البلاد من الألغام بالكامل بحلول عام 2028.

وأشار التقرير إلى أن الألغام والمتفجرات التي زرعها تنظيم داعش في محافظتي نينوى والأنبار أدت إلى مقتل وإصابة 11 شخصًا خلال أسبوع واحد، بحسب ما أفادت به مصادر محلية، مؤكدًا بأن هذا الارتفاع في عدد الضحايا يُبرز استمرار خطورة الذخائر التي خلّفتها الحرب، رغم مرور سنوات على انتهاء العمليات القتالية الكبرى في تلك المناطق. وكانت الحوادث قد وقعت في مواقع متفرقة ضمن المحافظتين، مما يؤكد اتساع نطاق التلوث بالمتفجرات والمخلفات الحربية التي زرعها داعش في المنطقة. ووفقا لمصادر عراقية محلية، انفجرت عبوة ناسفة يوم الأحد الماضي قرب ناحية العياضية بقضاء تلعفر في محافظة نينوى.

■ التفاصيل ص2

مقررات جديدة لمجلس الوزراء: لتعظيم الإيرادات ومعالجة شح المياه وتمليك أراضٍ سكنية

■ بغداد / المدى

كرس مجلس الوزراء أمس الثلاثاء، جلسته الاعتيادية لوضع استراتيجيات شاملة لتعظيم الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام، تزامناً مع إقرار سلسلة من القرارات الحيوية المتعلقة بتوفير السكن للأكاديميين، وإعفاء المتضررين والجرحى من الديون، وتأمين المتطلبات العاجلة لقطاعي الكهرباء والموارد المائية.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان أن محمد شياع السوداني ترأس الجلسة الاعتيادية الثانية لمجلس الوزراء، التي جرى فيها بحث مجمل الأوضاع العامة في البلاد، ومناقشة عدد من الملفات المهمة، فضلاً عن النظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

وشهدت الجلسة مناقشات مستفيضة بشأن إجراءات تعظيم الإيرادات وتخفيض النفقات المالية، حيث قدم الوزراء إجراءات وزاراتهم بشأن هذا الملف المهم الذي يندرج ضمن جهود الحكومة في مجال الإصلاحات الاقتصادية، والإدارة الأمثل للمال العام. وواصل المجلس مناقشة جدول أعمال الجلسة، فضمن جهود الحكومة في توفير السكن للمواطنين، صوت مجلس الوزراء على تخويل وزارتي المالية، والإعمار والإسكان والبلديات، بتحديد مساحة 5 آلاف دونم، من القطع المحددة الواردة في كتاب وزارة الإعمار والإسكان الموجه إلى وزارة المالية في «22 كانون الأول 2025»، لإحالتها إلى مطور عقاري لتوزيعها بين منتسبي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأقر المجلس تأجيل استيفاء الديون المترتبة بذمة المشمولين بأحكام قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم «20 لسنة 2009 المعدل»، والتأكيد على تطبيق المادة «4» من القانون المذكور، القاضية بشطب الديون المسجلة بذمة الشهداء، والجرحى الذين لديهم نسبة عجز 75% فما فوق المشمولين بأحكام القانون، من المصارف الحكومية وصندوق الإسكان، وشطب 50% من الديون الحكومية المسجلة بذمة الجرحى والمصابين وذوي الاحتياجات الخاصة المشار إليهم في القانون.

وفي ملف التنظيم والإصلاح الكمركي، وجه رئيس مجلس الوزراء بالسماح لوزارة الكهرباء بإخراج مواد الإرساليات بصيغة تعهد، وتحمّل الوزارة مسؤولية تسديد الرسوم حال تحققها، مع استمرار العمل بقرار مجلس الوزراء «24522» لسنة 2024، للمواد التي تدخل في تنفيذ المشروعات والمحطات وأعمال الصيانة ومعالجة الحالات الطارئة وفك الاختناقات، ما لم يتحمل المصدر دفع الرسوم بموجب العقد، وكذلك استمرار إعفاء إرساليات عقود القروض الخارجية المستمرة، والعقود الاستثمارية المشمولة بقرار مجلس الوزراء «167 لسنة 2010» كونها مشروعات تنموية لحين إقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2026.

وفي قطاع الري وإدارة موارد المياه، وافق مجلس الوزراء على استمرار وزارة الموارد المائية بالإجراءات التعاقدية المشار إليها، وذلك لمواجهة ظروف الشحة المائية الحالية، والتي تتضمن تكليف إحدى شركات الوزارة بتجهيز مضخات أفقية كهربائية بعدد «119»، وفق قرار مجلس الوزراء «422 لسنة 2025»، وتوجيه الدعوات المباشرة في ما يخص الخدمات الاستشارية الهندسية لإيجاد الحل الدائم لسد الموصل وبضمنه سد بادوش بمحافظة نينوى، وتجهيز حفارات ديزل، وحفارات التحشية الكهربائية، بعدد «8»، مع الأدوات الاحتياطية لمشروع سد الموصل.

وفي مجال الإعمار، ومعالجة أضرار السيول التي أصابت الطرق الخارجية الرئيسة، وافق مجلس الوزراء على قيام وزارة التخطيط بإدراج مشروع استبدال جسر مدخل قضاء طوز خورماتو في محافظة صلاح الدين، الذي تعرض للأضرار بسبب السيول، ضمن مكونات مشروع تأهيل وصيانة الطرق والجسور/ المرحلة الثالثة، وتخويل وزارة الإعمار والإسكان والبلديات إحالة المشروع بأسلوب الدعوة المباشرة. كما أقر مجلس الوزراء تمليك عقار إلى اتحاد المقاولين العراقيين، واستبداله بالعقار الحالي، وفقاً للإجراءات التي رسمها القانون، ليكون مقراً ثابتاً للاتحاد.

862 هزة أرضية ضربت العراق ومحيطه خلال عام 2025

■ بغداد / المدى

أعلنت الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، أمس الثلاثاء، أن المراصد الزلزالية التابعة لها سجلت نحو 900 هزة أرضية وزلزال داخل العراق وفي البلدان المجاورة خلال العام الماضي.

وجاء ذلك وفقاً للنشرة الزلزالية السنوية لعام 2025، الصادرة عن القسم الزلزالي في الهيئة.

وقال مدير قسم الرصد الجوي، علي عبد الخالق علي، في بيان صادر عن الهيئة، إن هذه النشرة تضمنت تسجيلات لجميع المواقع السطحية للزلازل التي تم رصدها خلال عام 2025 في العراق والمناطق المجاورة له.

وذكرت النشرة أن عدد الهزات الأرضية الكلي المسجلة في شبكة الرصد الزلزالي العراقية خلال عام 2025 بلغ 862 هزة أرضية (جدول. 1)، وتراوحت قوتها بين (1 – 5.2) درجات، فيما بلغت أعماقها البؤرية بين (2 – 45) كيلومترا.

وبحسب النشرة، فقد وصل عدد الأحداث الزلزالية داخل العراق إلى 463 هزة، في حين بلغ عدد الهزات الأرضية التي حدثت خارج العراق 399 هزة، منها 255 زلزالاً تم تسجيلها داخل إيران وبالقرب من حدودها مع العراق، و127 زلزالاً في تركيا، و12 زلزالاً في سوريا، و4 زلازل في الكويت، وزلزال واحد في السعودية.

وتابع القسم الزلزالي في نشرته القول: «أما داخل العراق فقد تصدرت محافظة ديالى أكبر عدد من الأحداث الزلزالية لعام 2025، حيث بلغت 225 هزة، تلتها محافظة السليمانية بـ114 هزة، ثم محافظة أربيل بـ34 هزة، فمحافظة دهوك بـ29 هزة، فيما سجلت محافظة نينوى 23 هزة، تليها محافظة كركوك بـ16 هزة، ثم محافظة صلاح الدين بـ7 هزات، ومحافظة واسط بـ6 هزات، و4 هزات في محافظة حلبجة، و3 هزات في محافظة ميسان، وأخيراً هزة واحدة لكل من محافظتي بغداد والأنبار».

ونوهت النشرة إلى أن النشاط الزلزالي تركز بشكل واضح في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، وبالقرب من الشريط الحدودي العراقي. الإيراني.

ازدهار تجارة التحفيات في بغداد.. عدسة: محمود رؤوف

النواب الفضائيون يعودون.. البرلمان السادس يبدأ على خطى الدورة الأسوأ

■ بغداد / محمد العبيدي

مع انطلاق أعمال مجلس النواب العراقي في دورته السادسة، عادت ظاهرة غياب النواب لتفرض نفسها مبكراً، مثيرة تساؤلات جدية حول مستوى الالتزام بالمسؤولية التشريعية والرقابية، في وقت كان يُفترض أن تعطي الأسابيع الأولى من عمر البرلمان صورة مغايرة لما شهده الشارع العراقي خلال الدورة الخامسة، التي وُصفت على نطاق واسع بأنها "أسوأ" الدورات من حيث الأداء والحضور.

والأرقام المسجلة خلال الجلسات الأولى كشفت عن منحنى مقلق في نسب المشاركة، فبعد جلسة افتتاحية شهدت حضوراً مرتفعاً نسبياً بفعل أداء القسم، بدأ عدد الحاضرين بالتراجع التدريجي، إلى أن تجاوز عدد المتغيبين حاجز المئة نائب في جلسات لاحقة، ما أعاد إلى الواجهة مصطلح "النواب الفضائيين" الذين يكتفون بالحضور الشكلي عند الضرورة.

وبحسب منصات مختصة برصد العمل النيابي، فإن جلسات البرلمان الأخيرة عُقدت بغياب يقارب ثلث أعضاء المجلس، في مخالفة صريحة لما ينص عليه النظام الداخلي، ولا سيما المادة (18) التي توجب إعلان أسماء المتغيبين للرأي العام، وهي خطوة لم تُفعل حتى الآن، ما يفتح الباب أمام تساؤلات عن جدية رئاسة المجلس في التعامل مع هذا الملف.

في هذا السياق، يرى مراقبون أن ضعف جدول الأعمال المطروح في الجلسات الأولى أسهم في تدني نسب الحضور، إذ اقتصرت بعض الجلسات على فقرات محدودة، الأمر الذي دفع عدداً من النواب إلى التعامل مع الجلسات بوصفها "غير منتجة"، وهو منطق يعيد إنتاج أخطاء الدورة السابقة، حين تحوّل غياب النواب إلى سلوك اعتيادي لا يترتب عليه أثر سياسي أو قانوني حقيقي.

نقاشات غير جدية

وفي حديث لـ(المدى)، قال النائب السابق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني محمد خليل إن "غياب نحو 100 نائب في بداية افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة يؤشر عجز رئاسة البرلمان عن تطبيق النظام الداخلي للمجلس، ويشكل مؤشراً خطيراً على قدرة المجلس على إنجاز التشريعات وتحقيق النصاب القانوني في الجلسات".

وأضاف أن "الجلسات الحالية تُدار بشكل غير جدي، وتغلب عليها نقاشات عديمة الجدوى، ما يستدعي فرض آلية واضحة لمعالجة الغياب المتكرر".

وأوضح خليل أن "المعالجة يجب أن تبدأ بإنذار النائب عند تغيبه، ثم استبداله في حال غيابه خمس جلسات متتالية أو عشر جلسات متقطعة، لضمان سير العمل البرلماني بفاعلية"، محذراً من أن "ضعف تطبيق النظام الداخلي يصبح أكثر وضوحاً مع وجود نواب يشغلون مواقع قيادية داخل كتلهم السياسية، وغالباً ما يتغيبون عن الجلسات، ما يصعّب إدارة المجلس وتحقيق النصاب المطلوب".

ويذهب متابعون إلى أن استمرار هذا النمط من الغياب لا يهدد فقط مسار تشريع القوانين، بل ينعكس بشكل مباشر على الدور الرقابي للمجلس، خصوصاً في مرحلة يُفترض أن تكون حافلة بمتابعة أداء الحكومة الجديدة، ومراجعة ملفات خدمية واقتصادية حساسة تمس حياة المواطنين.

اختبار حقيقي

من جانبه، اعتبر الأكاديمي والباحث في الشأن السياسي غالب الدعمي، أن "غياب الجزاء والعقوبة عن النواب المتغيبين يمثل السبب الرئيسي وراء ارتفاع نسب الغياب داخل مجلس النواب"، مشيراً إلى أن "غياب نحو 100 نائب في بداية الدورة الجديدة يعطي صورة واضحة عن الواقع الفعلي للمجلس".

وأضاف لـ(المدى) أن "غالبية النواب الفائزين لم يكن اهتمامهم الأساسي الحضور أو متابعة القوانين والوزارات، بل انصب تركيزهم على تحقيق مكاسب اقتصادية وتأمين نفوذ تشريعي، إلى جانب متابعة مصالح شخصية داخل مؤسسات الدولة"، محذراً من أن "استمرار هذا السلوك سيؤدي إلى إضعاف دور البرلمان، ويعمق فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسة التشريعية".

ويجمع مراقبون على أن الأسابيع المقبلة ستكون اختباراً حقيقياً لرئاسة البرلمان في مدى قدرتها على فرض الانضباط، وتفعيل النظام الداخلي، وتحويل الحضور النيابي إلى التزام فعلي، ينعكس على جودة الأداء النيابي، ويجنب البرلمان تكرار صورة الدورة الماضية التي لا تزال حاضرة في ذاكرة الشارع العراقي.

نشطاء ينتقدون ضعف إجراءات إزالة الألغام في المنطقة

مخلفات داعش الحربية ما تزال تشكل خطرًا على مدنيين في نينوى والأنبار

أشار تقرير لموقع K٢٤ الإخباري إلى أن مخلفات تنظيم داعش من ألغام وعبوات غير منفَلقة ما تزال تشكل خطرًا مميتًا على مدنيين في مناطق ريفية وسكنية في محافظتي نينوى والأنبار، على الرغم من مرور سنوات طويلة على انتهاء المعارك، في وقت سُجّلت فيه حوادث عن وقوع ١١ ضحية بين قتيل وجريح في المحافظتين خلال أسبوع واحد، حيث وجّه نشطاء ومسؤولون محليون انتقاداتهم لبطء وضعف إجراءات إزالة الألغام، خصوصًا في المناطق الريفية والصحراوية، رغم إعلان الحكومة عن خطة لتطهير البلاد من الألغام بالكامل بحلول عام ٢٠٢٨.

□ ترجمة: حامد أحمد

وأشار التقرير إلى أن الألغام والمتفجرات التي زرعها تنظيم داعش في محافظتي نينوى والأنبار أدت إلى مقتل وإصابة ١١ شخصًا خلال أسبوع واحد، بحسب ما أفادت به مصادر محلية، مؤكدًا بأن هذا الارتفاع في عدد الضحايا يُبرز استمرار خطورة الذخائر التي خلّفتها الحرب، رغم مرور سنوات على انتهاء العمليات القتالية الكبرى في تلك المناطق.

وكانت الحوادث قد وقعت في مواقع متفرقة ضمن المحافظتين، مما يؤكد اتساع نطاق التلوث بالمتفجرات والمخلفات الحربية التي زرعها داعش في المنطقة. ووفقًا لمصادر عراقية محلية، انفجرت عبوة ناسفة يوم الأحد الماضي قرب ناحية العياضية بقضاء تلعفر في محافظة نينوى.

وأسفر الانفجار عن مقتل شابين وإصابة ثلاثة آخرين. وفي حادث منفصل أُبلغ عنه الأسبوع الماضي قرب ناحية تَل عبطة، في محافظة نينوى أيضًا، أدى انفجار لغم أرضي إلى مقتل أحد الرعاة.

محمد جاسم، رئيس اللجنة الأمنية في محافظة نينوى، علّق على تكرار هذه الحوادث، مشيرًا إلى أن مخاطر العبوات والألغام تُعد مخاطر مستمرة وليست حدثًا عرضيًا.

وقال جاسم: "هذه الحوادث تقع يوميًا في محافظتنا نتيجة المخلفات الحربية الخطرة من جميع الأنواع التي تُركت في تلك المناطق".

أما في محافظة الأنبار، فقد شهدت منطقة سعدة غربي المحافظة في قضاء القائم حوادث خطرة مميتة ناتجة عن مخلفات حربية غير منفَلقة، حيث انفجرت عبوة ناسفة محلية الصنع قرب مجموعة من الشبان، أدت إلى مقتل شخص واحد وإصابة ثلاثة آخرين منهم.

تركي محمد، قائم مقام قضاء القائم، أوضح بأن الضحايا كانوا في نزهة اعتيادية عندما انفجرت العبوة قربهم.

وقال محمد: "كان هؤلاء الشبان في نزهة طبيعية عندما انفجرت القنبلة بالقرب منهم، ولم يكونوا على علم بوجود الألغام والمتفجرات التي زُرعت في هذه المنطقة منذ فترة سيطرة داعش".

وأكد القائم مقام في بيان له نقل المصابين إلى المستشفى لتلقي العلاج، مشيرًا إلى أن حالتهم الصحية مستقرة، مشددًا على أن موقع الحادث في منطقة سعدة هو من المناطق التي لم يتم تطهيرها بعد من الألغام والمخلفات الحربية. ودعا القائم مقام في بيانه المواطنين إلى الالتزام الصارم بالإرشادات الأمنية وتجنب الدخول أو الاقتراب من المناطق التي لم تُعلن آمنة بعد من قبل فرق إزالة الألغام المختصة. من جانب آخر، أثارت سلسلة الحوادث المتكررة هذه انتقادات حادة من قبل نشطاء ومتابعين بشأن وتيرة وفعالية جهود إزالة الألغام في مرحلة ما بعد الحرب.

وقال ناشط بيئي عراقي إن مقتل وإصابة هذا العدد الكبير من الأشخاص خلال فترة قصيرة "يكشف عن ضعف واضح في إجراءات تطهير المناطق المحررة"، مشيرًا بشكل خاص إلى هشاشة المناطق الريفية والصحراوية.

وأوضح الناشط أن الضحايا في الغالب هم من الرعاة ومربي الماشية الذين يدخلون دون قصد إلى أراض ملوثة، بسبب "غياب العلامات التحذيرية الواضحة وندرة حملات التوعية المجتمعية". وأضاف أن ملف مخلفات الحرب لا ينبغي النظر إليه بوصفه ملفًا تقنيًا فحسب، بل هو في الأساس "ملف حقوق إنسان"، معتبرًا أن استمرار سقوط الضحايا يشير إلى "فشل خطة الحكومة في حماية أرواح المواطنين".

وكانت وزارة البيئة العراقية قد أعلنت في وقت سابق عن خطة وطنية شاملة تهدف إلى القضاء على مشكلة الألغام والمتفجرات المتبقية من مخلفات الحروب.

وأكدت الوزارة أن هذه الاستراتيجية تقضي بإغلاق هذا الملف بحلول عام ٢٠٢٨، حيث يُفترض أن تكون جميع مناطق البلاد قد طُهّرت من مخلفات الحروب. إلا أن التقرير يشير إلى أن استمرار الانفجارات وارتفاع عدد الضحايا مؤخرًا يثيران "شكوكًا كبيرة" بشأن قدرة الحكومة العراقية على تنفيذ هذه الخطة بسرعة والسيطرة على حجم الخطر.

ولا يزال وجود مساحات شاسعة من الأراضي العراقية الملوثة بالألغام ومخلّفات الحرب يشكّل تهديدًا خطيرًا ودائمًا لحياة المدنيين.

وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) قد ذكرت في بيان لها العام الماضي بأن الألغام الأرضية والمخلفات الحربية في العراق تمتد على مساحة تُقدَّر بـ ٢،١٠٠ كيلومتر مربع – ما يعادل نحو ٣٠٠،٠٠٠ ملعب كرة قدم، مشيرة إلى أن هذه المخاطر المميتة تشكل تهديدًا مستمرًا على حياة المدنيين، وتحول دون عودة العوائل النازحة، وتقيّد إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية، وتبطئ من جهود إعادة الإعمار.

وقالت إنها، بالإضافة إلى التوعية بمخاطر الألغام ودعم جهود الإزالة، تبقى اللجنة الدولية ملتزمة بتقديم المساعدة إلى ضحايا المخلفات الحربية المتفجرة، وتعمل بشكل وثيق مع السلطات المحلية لتعزيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية بما يتماشى مع التزامات العراق الدولية.

وأضافت أنه بينما يستمر التقدم في الحد من المخاطر التي تشكلها الألغام الأرضية والمخلفات الحربية المتفجرة، فإن الطريق نحو عراق خال من الألغام لا يزال طويلا، حيث تدعو اللجنة جميع الجهات المعنية إلى تكثيف جهودهم نحو خلق بيئة آمنة للمجتمعات المتضررة، وتقديم الدعم المستدام إلى الضحايا، والعمل من أجل القضاء على هذا الإرث المميت الذي يستمر في إبطاء عجلة التعافي والتنمية في العراق.

عن موقع K٢٤ ولجنة ICRC الدولية

المنافذ الحدودية تعيد التوتر بين بغداد وأربيل مع تصاعد الاتهامات المتبادلة

□ السليمانية / سوزان طاهر

مع مطلع العام ٢٠٢٦، عاد ملف «السيادة المالية» ليتصدر مشهد التوتر الصامت بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. فخلف قرار الزيادة في التعريفة الجمركية، تختبئ أزمة ثقة عميقة وتجاذبات بدأت تلقي بظلالها الثقيلة على الأسواق المحلية، وسط تحذيرات من تحول المعابر الحدودية من بوابات للتبادل التجاري إلى ساحات لفرض الإرادات السياسية. وتؤكد مصادر في وزارة المالية الاتحادية أن هذه القرارات تهدف إلى منع إغراق السوق بمنتجات أجنبية رخيصة، وحماية المنتج الوطني الذي تضرر جراء تفاوت الرسوم بين منافذ البلاد. وحذرت الأوساط التجارية من أن استمرار هذا التوتر الصامت سيؤدي حتماً إلى تذمر شعبي، بالنظر إلى أن غلاء المعيشة في الإقليم والمركز على حد سواء قد يقود إلى موجة احتجاجات جديدة. وكان رئيس هيئة المنافذ الحدودية، عمر الوائلي، قد أكد خلال استضافته في مجلس النواب أن الحكومة الاتحادية اتخذت إجراءات بديلة لمعالجة تراجع إيرادات المنافذ الحدودية، تمثلت بنشر سيطرات ونقاط جمركية في محافظات نينوى وكركوك وديالى، عند المناطق الرابطة بإقليم كردستان، لغرض جباية فروقات الرسوم الجمركية وتوحيد التعرفة. وأوضح الوائلي أن هذه الخطوات جاءت بسبب وجود منافذ ومعابر غير رسمية في إقليم كردستان تتسبب بهدر كبير في المال العام، مؤكداً أن غلقها سيسهم في رفع إيرادات الدولة بشكل ملحوظ.

لا وجود لمنافذ غير رسمية

في الأثناء، نفى مدير كمارك كردستان السابق، سامال عبد الرحمن، وجود أي منافذ غير رسمية داخل الإقليم.

ولفت، خلال حديثه لـ «المدى»، إلى أنه «توجد منافذ رسمية تشرف عليها الحكومة الاتحادية وهيئة المنافذ الحدودية الرسمية، وتوجد منافذ تشرف عليها وزارة مالية كردستان، لكنها تعمل وفقاً للنظام المتبع في المنافذ العراقية». ونفى عبد الرحمن وجود عمليات تهريب في منافذ الإقليم أو دخول بضائع غير مرخصة من قبل الحكومة الاتحادية أو حكومة كردستان. من جهة أخرى، أبدى عضو برلمان كردستان، ريبوار بابكئي، رفضه للاتهامات التي وجهتها هيئة المنافذ الحدودية للإقليم. وأوضح، خلال حديثه لـ «المدى»، أنه «نرفض تحميل الفشل المالي والأزمة التي تعاني منها الحكومة الاتحادية للإقليم، ويبدو أن بعض الجهات اعتادت إلقاء أسباب كل أزمة على كردستان، ومنها قضية المنافذ الحدودية».

ونوه إلى أن «منافذ الإقليم ملتزمة بشكل كامل بالآليات الحديثة، وهي أول من طبق نظام الأتمتة، كما أنها ملتزمة بإرسال ٥٠٪ من الإيرادات المالية بشكل شهري إلى بغداد، وتطبق جميع التعليمات الواردة».

ووصفت غرفة تجارة وصناعة دهوك الزيادات الأخيرة في الرسوم الجمركية بأنها «حادة» وغير مدروسة، لا سيما أنها مست سلعاً تمثل العمود الفقري للمائدة العراقية.

ويعد منفذ إبراهيم خليل، الواقع في قضاء زاخو بمحافظة دهوك، شريان التجارة مع تركيا ودول أوروبا، حيث تدخل منه يومياً آلاف الشاحنات إلى المدن العراقية. كما يمتلك إقليم كردستان منافذ حدودية مع مناطق شمال شرق سوريا، من بينها معبر سيمالكا، الذي يعد شريان التجارة مع تلك المنطقة. فيما يمتلك الإقليم عدداً من المنافذ الحدودية مع إيران، من بينها باشماخ وحاج عمران، ومنفذ برويز خان، ومنفذ كيلي وتويلة، ومنافذ أخرى. ويبقى ملف الجمارك لعام ٢٠٢٦ الاختبار الحقيقي لنوايا التهدئة بين بغداد وأربيل، وسط دعوات إلى تفعيل دور النواب الكرد داخل البرلمان الاتحادي لمراجعة قرارات الهيئة العامة للجمارك.

وكانت الحكومة الاتحادية قد اتفقت في وقت سابق مع حكومة الإقليم على تسليم مبلغ ١٢٠ مليار دينار شهريا إلى بغداد، بهدف إرسال رواتب الموظفين بشكل منتظم.

ويرى محللون أن الزيادة في الرسوم الرسمية وتعقيد الإجراءات من شأنهما دفع الأنشطة غير المشروعة نحو التوسع، ما يضيع الإيرادات على الطرفين، ويهدد بالانزلاق نحو أزمة اقتصادية شاملة.

التأثير على الرواتب

في السياق، يرى عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفا محمد كريم، أن الأزمة الجديدة مفتعلة مع الإقليم، وهدفها البحث عن ذريعة جديدة لإيقاف صرف رواتب الموظفين. وذكر، خلال حديثه لـ «المدى»، أن «هناك اتفاقاً سابقاً بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بشأن إدارة المنافذ الحدودية في الإقليم، وإرسال الإيرادات الشهرية». وأشار إلى أن «هذا الاستهداف الجديد للإقليم هو تبرير لفشل هيئة المنافذ الحدودية في تعظيم الإيرادات والسيطرة على منافذ التهريب في وسط وجنوب العراق، فيتجهون إلى الإقليم الذي يطبق أعلى المعايير الحديثة في مكافحة التهريب والالتزام بعدم إدخال المواد الممنوعة». ويُعد تطبيق نظام «أسيكودا»، الذي تبنته الحكومة الاتحادية لإعادة تنظيم الكمارك والحد من عمليات التهريب وزيادة الإيرادات غير النفطية، من أكبر العقبات أمام التجار في إقليم كردستان، إذ يحرمهم من الحصول على الدولار بالسعر الرسمي ما لم ينضموا إليه، وهو ما يشمل غالبية التجار الكرد.

ويعجز التجار عن التوفيق بين إجازات الاستيراد وإجراءات هذا النظام الجديد، لا سيما عند نقل البضائع من إقليم كردستان إلى سائر المدن العراقية.

مدير مستشفى أورام النجف: العمل الحكومي أصبح عبئاً على الكرامة.. وأموال الأدوية "مُجمدة" بقرار إداري

□ النجف / عبدالله علي

في مراكز علاج الأورام بمحافظة النجف، لم يعد تأجيل الجرعات العلاجية حدثاً طارئاً، بل تحول إلى واقع متكرر مع كل موجة نقص جديدة في الأدوية؛ حيث ينتظر المرضى على أمل وصول جرعاتهم، بينما يواجه الأطباء عجز المنظومة الصحية، وتدفع الأسر قسراً إلى سوق الدواء الخارجي، الذي لا يوفر فرصة للعلاج إلا لمن يملك المال.

وعبّر مدير مستشفى الأورام في النجف، الدكتور حيدر الشبلي، عن حجم المأزق عبر منشور على صفحته الشخصية، قال فيه: «أعتقد أن العمل الحكومي أصبح عبئاً لمن له كرامة... اليوم تم تأجيل علاج عدد من مرضى الأورام بسبب عدم وجود بعض الأدوية، ورغم ما خصصه مجلس المحافظة من مبالغ لشراء أدوية الأورام لكنها لم تُصرف». وأضاف الشبلي أن الالتزام الأخلاقي والمهني هو ما يبقي الكوادر داخل المؤسسات الحكومية، محذراً من أن «لكل صبر نهاية»، ومؤكداً أن المسؤولية لا تقع على جهة واحدة، بل هي مسؤولية مشتركة «حتى المجتمع».

في المقابل، يروي محسن قحطان، وهو أحد ذوي مرضى السرطان، لـ «المدى» تفاصيل أكثر قسوة من داخل قاعات الانتظار، موضحاً أن مركز الفرات الأوسط للأورام والمستشفى الوطني للأورام يعانيان نقصاً حاداً في العلاجات النوعية، في وقت لا تتوفر فيه سوى أدوية مساندة مثل «الديكادرون» و«الزوفران»، بينما تبقى جرعات العلاج الكيميائي هي الأزمة الأكبر، ويقول: «المرضى القادرون على شراء الجرعات من خارج المستشفى يستمرون بالعلاج، أما ذوو الدخل المحدود فيبقون بلا علاج، بانتظار أن تعطف الدولة».

ويشير قحطان إلى أن والده تلقى عدة جرعات دون استجابة، ما اضطر العائلة إلى تغيير الخطة العلاجية وشراء الجرعة من الخارج بسعر تجاوز 700 ألف دينار، لافتاً إلى أن شاباً تعرف عليه أثناء المراجعة أخبره بأنه اشترى جرعته بمبلغ 3,500 دولار، ويؤكد أن توقف العلاج يعني تفاقم الورم وانتشاره، مضيفاً: «المرض لا ينتظر».

شكاوى مماثلة يطرحها ذوو مرضى آخرين، إذ يقول محمد المالكي لـ «المدى» إن بعض الأدوية الأساسية والمرافقة للعلاج تختفي فجأة من المستشفيات، ليُطلب من المرضى شراؤها من الخارج، مضيفاً: «رواتبنا محدودة، لكننا نُجبر على شراء أدوية بمئات الآلاف، وكأن العلاج حقّ مشروط بالقدرة المالية».

وفي هذا السياق، كشفت مسؤولة وحدة أمراض السرطان في صحة النجف سندس الحمداني لـ «المدى» إحصائية خاصة بأعداد مرضى السرطان لعامي 2024 و2025، مشيرة إلى أن عدد الإصابات المسجلة بلغ 2312 إصابة، بما يقارب أكثر من 100 إصابة خلال عام 2024.

أما في عام 2025، فتُظهر البيانات الشهرية الصادرة عن مركز الفرات الأوسط للأورام في النجف الأشرف تصاعداً واضحاً في أعداد مراجعي مرضى السرطان والحالات الجديدة والعلاجات المقدمة؛ ففي كانون الثاني بلغ عدد المراجعين 2,190 مراجعاً، مع تسجيل 277 حالة جديدة، وتقديم 4,176 علاجاً كيميائياً وهرمونياً وبيولوجياً، و116 حالة معالجة شعاعية، بإجمالي 2,145 جلسة إشعاع و201 حالة رقاد، وفي شباط راجع المركز 1,573 مريضاً، سُجلت بينهم 264 حالة جديدة، و3,952 علاجاً، و979 حالة معالجة شعاعية، و1,693 جلسة إشعاع، و191 حالة رقاد. أما آذار فقد شهد 1,511 مراجعاً و238 حالة جديدة، و3,892 علاجاً، و103 حالات شعاعية، و1,882 جلسة إشعاع، و138 حالة رقاد. وفي نيسان ارتفع عدد المراجعين إلى 1,610 مراجعين، مع 291 حالة جديدة، و4,261 علاجاً، و118 حالة شعاعية، و2,118 جلسة إشعاع، و164 حالة رقاد. وسجل أيار 1,250 مراجعاً، و335 حالة جديدة، و4,463 علاجاً، و137 حالة شعاعية، و2,396 جلسة إشعاع، و197 حالة رقاد. وفي حزيران بلغ عدد المراجعين 1,500 مراجع، مع 348 حالة جديدة، و4,263 علاجاً، و133 حالة شعاعية، و2,393 جلسة إشعاع، و190 حالة رقاد. أما تموز فقد سجل 1,667 مراجعاً و391 حالة جديدة، و5,112 علاجاً، و138 حالة شعاعية، و2,569 جلسة إشعاع، و196 حالة رقاد. وفي آب انخفض عدد المراجعين إلى 1,125 مراجعاً، مع 278 حالة جديدة، و4,072 علاجاً، و88 حالة شعاعية، و1,664 جلسة إشعاع، و180 حالة رقاد. وسجل أيلول 2,020 مراجعاً، و304 حالات جديدة، و4,506 علاجات، و138 حالة شعاعية، و2,472 جلسة إشعاع، و263 حالة رقاد. وفي تشرين الأول بلغ عدد المراجعين 1,850 مراجعاً، مع 308 حالات جديدة، و4,760 علاجاً، و149 حالة شعاعية، و2,569 جلسة إشعاع، و206 حالات رقاد. أما تشرين الثاني فقد سجل 1,682 مراجعاً، و286 حالة جديدة، و4,431 علاجاً، و112 حالة شعاعية، و1,891 جلسة إشعاع، و201 حالة رقاد. واختُتم العام بكانون الأول الذي شهد أعلى عدد مراجعين بلغ 2,187 مراجعاً، مع 342 حالة جديدة، و4,594 علاجاً، و118 حالة معالجة شعاعية، و2,023 جلسة إشعاع، و189 حالة رقاد.

وبحسب المجموع السنوي، بلغ عدد مراجعي مرضى السرطان 20,565 مراجعاً، وعدد الحالات الجديدة 3,662 حالة، فيما وصل عدد العلاجات الكيميائية والهرمونية والبيولوجية إلى 52,482 علاجاً، وعدد حالات المعالجة الشعاعية 2,329 حالة، بإجمالي 25,815 جلسة إشعاع، و2,316 حالة رقاد، في ظل تشغيل 4 أجهزة إشعاع فقط طوال العام، مما يعكس حجم الضغط الكبير على المركز وكوادره الطبية.

وفي قراءة أعمق للأزمة، يرى الخبير الاقتصادي جليل اللامي أن ما يجري في مستشفيات الأورام لا يمكن فصله عن طبيعة إدارة الاقتصاد العراقي، موضحاً أن الدولة «ليست مفلسة، لكنها مقيّدة بالسيولة»، في ظل اعتماد شبه كامل على الإيرادات النفطية المتذبذبة، مقابل إنفاق جار يستهلك معظم الموازنة. ويشير إلى أن القطاع الصحي غالباً ما يكون من أوائل المتضررين عند أي ضغط مالي، لأنه يُدار بعقلية «تشغيل الحد الأدنى»، فيما تُعد أدوية السرطان من أكثر الملفات حساسية بسبب كلفتها العالية واعتمادها الكامل على الاستيراد والدولار.

ويضيف اللامي أن الأزمة ليست مالية فقط، بل إدارية أيضاً، نتيجة غياب التخطيط الصحي طويل الأمد، وعدم وجود عقود شراء مستدامة أو خزن استراتيجي، فضلاً عن البيروقراطية وتأخر المناقصات وتعقيدات الاستيراد، مؤكداً أن «أحياناً المال موجود، لكنه لا يصل في الوقت المناسب». ويحذر من أن تقليص تمويل أدوية السرطان لا يمثل توفيراً، بل خسارة اقتصادية صافية، لأن العلاج المتأخر يعني كلفاً أعلى لاحقاً، وضغطاً اجتماعياً، وخسارة بشرية وإنتاجية.

وبحسب اللامي، فإن نقص أدوية الأورام بات مؤشراً على خلل أعمق في ترتيب الأولويات، حيث ما زالت الصحة تُعامل بوصفها خدمة لا أمناً وطنياً، وتُدار الأزمات بدل الوقاية منها. وفي ظل استمرار الضغوط المالية والتقلبات الإقليمية، يُخشى أن يتحول العلاج من حقّ دستوري إلى امتياز، فيما يُترك المرضى عالقين بين انتظار الدواء... أو البحث عنه خارج حدود المؤسسات العامة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
علي حسين

مدير التحرير
ياسر السالم

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩ +
٩٦٤٧٨٠٨٠٨٠٨٠٠ +

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٦٤٤٤٩٠ +

بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
٩٦١٧٠٦١٥٠١٧ +

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/
بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
Daily General Political Newspaper
Issued by: Al-Mada group for Media, culture & Art

السلاح يتراجع أمام الوزارات!

ليلة ترقّب الضربة على طهران.. «المقاومة» منشغلة بالحكومة لا بالحرب

□ بغداد / تميم الحسن

بينما كانت واشنطن ترفع منسوب التهديد تجاه طهران، وتلوّح بخيارات عسكرية «في غاية القوة»، كانت فصائل ما يُعرف بـ«المقاومة العراقية» منشغلة في بغداد بصراعات من نوع آخر: تقاسم المناصب في الحكومة المقبلة، ورسم ملامح مرحلة ما بعد السلاح.

وللمرة الأولى منذ تصاعد التوتر الأميركي–الإيراني خلال السنوات الخمس الأخيرة، لا تبدو تلك الجماعات مرشّحة للتدخل الواسع في أي ضربة أميركية محتملة ضد إيران، باستثناء تحركات محدودة، وفق تقديرات متقاطعة.

الاستثناء الوحيد جاء من «كتائب حزب الله»، التي خرجت منفردة بلهجة تصعيدية، مهدِّدة بالرد على أي هجوم تتعرض له إيران، ومشدِّدة على أن الحرب على الجمهورية الإسلامية «ليست نزهة».

وقال الأمين العام للكتائب، أبو حسين الحميداوي، في بيان، إن «رأس جبهة الباطل يمضي في إعداد العدّة لاستهداف الجمهورية الإسلامية في إيران»، معتبراً أن «الواجب الشرعي والأخلاقي يفرض الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني». وأضاف مخاطباً واشنطن: «نحذّر العدو الأميركي من أن الحرب على إيران ستكون ناراً إذا أضرمت فلن تُطفأ، وستدفعون ثمناً مضاعفاً».

غير أن هذا التصعيد بدا معزولاً داخل المشهد العام للفصائل، التي شهدت خلال الشهرين الماضيين – عقب إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية – تحولاً لافتاً في مواقفها باتجاه ما يشبه «التطبيع الهادئ» مع الولايات المتحدة، بحسب ما كشفت (المدى) الأسبوع الماضي.

ليلة الترقب

ليلة الإثنين على الثلاثاء الأخيرة كانت الأكثر ترقّباً في العراق والمنطقة، بعد تواتر معلومات عن احتمال توجيه ضربة أميركية لطهران. وأفادت معطيات من واشنطن بعقد اجتماعات مكثفة بين الإدارة الأميركية وقيادات عسكرية، تزامناً مع دعوة المواطنين الأميركيين في إيران إلى مغادرة البلاد فوراً، وتعليق بعض الرحلات الجوية من مطار بغداد تحسّباً لأي تطور أمني.

في تلك الأثناء، لم تكن «الفصائل» على خط الاستنفار العسكري، بل غارقة في خلافات حول توزيع المناصب داخل الحكومة المقبلة، عقب قرار أربع جماعات مسلحة نزع سلاحها مقابل السماح لها بالمشاركة السياسية.

ويحاول ثلاثة من أبرز قادة ما يُسمّى بـ«المقاومة»، وهم قيس الخزعلي (عصائب أهل الحق)، وأبو آلاء الولائي (كتائب سيد الشهداء)، وحيدر الغراوي (حركة أنصار الله الأوفياء)، الدخول إلى الحكومة عبر بيانات واضحة تعلن الاستعداد لترك السلاح.

وفي هذا السياق، حصلت (المدى) على جزء من رسالة بعثها فصيلان مسلحان بارزان إلى واشنطن مؤخراً، في إطار مساع لتفادي العقوبات والانخراط في الحكومة المقبلة. وبحسب الرسالة، نفى الطرفان أي تبعية لإيران، وأكدا أن الولايات المتحدة «ليست دولة عدوة»، وأنهما لا يعتبران نفسيهما في حالة حرب مع إسرائيل. وتزامن ذلك مع انقسام داخلي متصاعد بين الجماعات المسلحة، لا سيما بعد رفض بعض الفصائل بيان «تنسيقية المقاومة» الداعي إلى الاحتفاظ بالسلاح، مقابل تصاعد الدعوات لحصره بيد الدولة.

حرب منضبطة أم مفتوحة؟

في المقابل، نقلت وسائل إعلام أميركية عن مسؤولين في وزارة الدفاع أن الرئيس دونالد ترامب اطّلع على «طيف واسع من الأدوات العسكرية والسرية» المتاحة للتعامل مع إيران، من بينها ضربات صاروخية بعيدة المدى، وعمليات إلكترونية، وحملات نفسية لتعطيل هياكل القيادة والاتصالات.

وأكد ترامب أن الجيش الأميركي يدرس «خيارات في غاية القوة»، رغم حديثه عن محاولات إيرانية للتفاوض، مشيراً إلى أن واشنطن «قد تضطر إلى التحرك قبل أي لقاء».

ويرى أحمد الياسري، رئيس المركز العربي–الأسترالي للدراسات الاستراتيجية، أن الضربات الأميركية المحتملة «ستكون منضبطة ومحدودة»، وتهدف إلى إضعاف إيران تدريجياً من دون دفعها إلى حرب مفتوحة. ويضيف أن واشنطن لا تريد «فتح شهية إيران على مواجهة شاملة»، بل إجبارها على التنازل والعودة إلى طاولة التفاوض.

ويحذّر الياسري، في حديث لـ(المدى)، من أن أي انزلاق إلى حرب مفتوحة – وهو احتمال يستبعده حالياً – قد يعيد تفعيل «وحدة الساحات»، مع دخول فصائل من العراق ولبنان واليمن على خط المواجهة. لكنه يؤكد أن التركيز الأميركي–الإسرائيلي ينصب حالياً على الضغوط الاقتصادية وزعزعة الداخل الإيراني، لا إسقاط النظام مباشرة.

وبشأن العراق، يتوقع الياسري أن تكون التداعيات اقتصادية وأمنية أكثر من كونها عسكرية، تشمل توتراً عاماً واحتمال تعثر في إمدادات الطاقة.

سقف العقوبات يرتفع

وفي هذا الإطار، أعلن ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على أي دولة تتعامل تجارياً مع إيران، في خطوة اعتُبرت تصعيداً جديداً في سياسة «الضغط الأقصى».

ويقول غازي فيصل، الدبلوماسي العراقي السابق، إن العقوبات الجديدة تمثل تشديداً للحصار الاقتصادي، خصوصاً بعد «انتهاكات حصلت من بعض الدول، بينها العراق، في مجالات العملة والبنوك والتجارة». ويضيف، في حديث لـ(المدى)، أن واشنطن رفعت سقف العقوبات لتشمل الدول التي تتعامل مع إيران، عبر فرض أعباء مباشرة على اقتصاداتها.

ويشير فيصل إلى أن شركات نفطية روسية غادرت العراق بالفعل بسبب العقوبات، مؤكداً أن الإجراءات الجديدة «ليست تغييراً في المنهج، بل تصعيداً في الأدوات»، وستطال كل الدول، بما فيها العراق، التي ترتبط بعلاقات تجارية مع طهران.

بـ 1300 للدولار وتوقعات نفطية متدنية.. موازنة 2026 ترسم ملامح "البقاء الاقتصادي" للحكومة الجديدة

□ بغداد / يمان الحسناوي

تتجه أنظار الشارع العراقي مبكرًا نحو موازنة عام 2026 بوصفها المؤشر العملي الأول على توجهات الحكومة الجديدة وقدرتها على إدارة اقتصاد مثقل بالتحديات. فالموازنة لم تعد مجرد وثيقة حسابية، بل أصبحت أداة سياسية واقتصادية تختبر جدية الإصلاح، وتحدد مستوى الخدمات، واستقرار الوظائف، ومسار التنمية في البلاد. وفي ظل تجارب سابقة اتسمت بالتأخير والتعطيل، يبرز السؤال الجوهري: هل تنجح الحكومة في تجاوز هذا الامتحان، أم يتكرر سيناريو الإرباك المالي؟

ويرى مختصون أن توقيت تقديم مشروع موازنة 2026 لا يقل أهمية عن مضمونها. فإرسالها إلى البرلمان خلال شهري شباط أو آذار يُعد مؤشرًا على قدرة الحكومة على إدارة الملفات السيادية بثبات، وتجنب الفراغ المالي الذي عانت منه مؤسسات الدولة في سنوات سابقة.

وبهذا الصدد، بيّن مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، ملامح مشروع قانون الموازنة العامة للعام المقبل 2026.

وقال صالح خلال حديثه لـ(المدى) إنه "وفقًا لقانون الإدارة المالية الاتحادي النافذ رقم 6 لسنة 2019 المعدل، فإنه يتطلب من السلطة المالية بالتعاون مع وزارة التخطيط العمل حاليًا على إعداد الخطوط العريضة لموازنة العام 2026، تمهيدًا لعرضها على المجلس الوزاري للاقتصاد في أيلول المقبل، ومن ثم إحالتها إلى الحكومة لمناقشة ثوابتها ومتغيراتها قبل تقديمها إلى مجلس النواب وفق المسار الدستوري".

وأوضح أن "مشروع قانون موازنة 2026 سينطوي على تجربة مالية فريدة من نوعها، تتسم بالدقة والقدرة على تسيير النشاط الاقتصادي، لاسيما أن الإنفاق الحكومي يشكل قرابة 50% من الناتج المحلي الإجمالي".

وأضاف أن "الموازنة المقبلة ستعتمد على تجربة ناجحة سابقة في التخطيط المالي متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات، وفق قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم 13 لسنة 2023".

وبيّن أن "موازنة العام المقبل ستشهد توسعًا في الحيز المالي، ما يعني قدرة أكبر على تحصيل الإيرادات غير النفطية، إلى جانب تطبيق ضوابط صارمة للإنفاق العام من خلال أنظمة الحوكمة المالية الرقمية، لا سيما الجباية الإلكترونية وضبط حساب الخزينة الموحد، ما يعزز السيولة العامة ويقلل الحاجة إلى الاقتراض القصير الأجل".

في موازاة النقاشات حول توقيت الموازنة، برز ملف سعر الصرف بوصفه أحد أبرز محاور الجدل. فقد أكد البنك المركزي العراقي، في مراسلات رسمية مع وزارة المالية، أن السعر المعتمد في موازنة 2026 سيكون 1300 دينار للدولار الواحد، وهو السعر نفسه المعمول به منذ شباط 2023.

ويُنظر إلى تثبيت سعر الصرف في الموازنة على أنه محاولة لطمأنة الأسواق والحد من المضاربات، خصوصًا في ظل حساسية الشارع العراقي تجاه أي تغيير في قيمة العملة، لما له من تأثير مباشر على القدرة الشرائية والأسعار.

وبحسب مصادر مصرفية، فإن آلية بيع وشراء الدولار ستبقى ضمن هوامش محددة، حيث يشتري البنك المركزي الدولار من وزارة المالية بسعر 1300 دينار، ويبيعه للمصارف بسعر 1310 دنانير، على أن يصل إلى التجار والتحويلات الخارجية بسعر 1320 دينارًا، في إطار تنظيم السوق والسيطرة على الفجوات السعرية.

وفي سياق التحضير المبكر، عقدت وزارة التخطيط في أواخر تشرين الثاني 2025 اجتماعًا موسعًا لمناقشة موازنة 2026، إلى جانب موازنات الأعوام الثلاثة اللاحقة (2026–2028). وتركزت النقاشات على وضع الإطار العام للإنفاق، وتحديد المشاريع ذات الأولوية، ومراجعة القروض القائمة والمقترحة.

كما جرى بحث الاتفاقية الإطارية مع الجانب الصيني، وما تتضمنه من مشاريع بنى تحتية وتنموية، وسط دعوات إلى إدراجها ضمن رؤية شاملة تضمن عدم تحميل الموازنة أعباء مالية غير مدروسة.

إلى ذلك، رأى الباحث بالشأن الاقتصادي علي كريم إذهيب أن تقديم مشروع الموازنة العامة الاتحادية لعام 2026 من قبل الحكومة العراقية الجديدة خلال شهر شباط، أو كحد أقصى في آذار، يُعد خطوة بالغة الأهمية.

وأوضح إذهيب خلال حديثه لـ(المدى) أن هذا التوقيت يعكس قدرة الحكومة على التحرك السريع في إدارة الملفات السيادية، وفي مقدمتها الملف المالي، مشيرًا إلى أن تقديم الموازنة مبكرًا يساعد على تفادي الفراغ التشغيلي ويمنح الوزارات والمحافظات رؤية واضحة لتنفيذ خططها السنوية.

وأضاف أن الالتزام بالإطار الزمني لتقديم الموازنة يبعث برسائل طمأنة للموظفين والمتعاقدين وأصحاب المشاريع، ويعزز ثقة الشارع العراقي بقدرة الحكومة الجديدة على إدارة الموارد العامة بكفاءة، فضلًا عن كونه مؤشرًا إيجابيًا للمؤسسات الاقتصادية والمالية في الداخل والخارج.

وبيّن إذهيب أن تأخر الموازنة غالبًا ما ينعكس سلبًا على إطلاق المشاريع الخدمية والاستثمارية، بينما يساهم تقديمها في شباط أو آذار بتسريع دورة الإنفاق وتحريك الاقتصاد المحلي منذ الأشهر الأولى من السنة المالية.

وختم إذهيب حديثه بالتأكيد على أن سرعة تقديم الموازنة لا تقل أهمية عن مضمونها، داعيًا إلى أن تتضمن أولويات واضحة تتعلق بالخدمات، وفرص العمل، والاستقرار الاقتصادي، بما ينسجم مع تطلعات المواطنين في المرحلة المقبلة.

النفط رقم متحرك في الحسابات

يبقى النفط العامل الأكثر تأثيرًا في رسم ملامح الموازنة. ويتوقع المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، أن يتراوح متوسط سعر برميل النفط في موازنة 2026 بين 55 و62 دولارًا، مع ميل وسطي يقارب 61 دولارًا للبرميل.

ويؤكد صالح أن هذه التقديرات تستند إلى قراءات سوقية عالمية وتحليلات مرتبطة بتوازنات العرض والطلب، لكنها تبقى عرضة للتغير بفعل عوامل جيوسياسية، وقرارات "أوبك+"، وتطورات الطلب العالمي على الطاقة، فضلًا عن التحولات المتسارعة نحو الطاقة المتجددة.

ديون تضغط على القرار

من جانبه، حذّر عضو مجلس النواب أحمد الشرماني من أن الحكومة المقبلة ستواجه تحديات مالية كبيرة، في مقدمتها تراكم الديون الداخلية والخارجية، التي باتت تشكل ضغطًا مباشرًا على الاقتصاد الوطني.

وأشار الشرماني إلى أن خدمة الدين تستنزف جزءًا مهمًا من الإيرادات العامة، ما يقلل من قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية.

ويرى الشرماني أن استمرار الاعتماد على الاقتراض لتمويل الرواتب والدعم الحكومي يمثل مسارًا خطيرًا، وقد يؤدي إلى تعميق العجز المالي في موازنة 2026، خصوصًا في ظل تقلبات أسعار النفط وضعف الإيرادات غير النفطية.

عائلة سجاد العراقي تعزو قرار إلغاء حكم الإعدام بحق مختطفيه لضغوط حزبية وعشائرية

□ ذي قار / حسين العامل

قررت محكمة جنايات ذي قار إلغاء عقوبة الإعدام بحق المتهمين باختطاف الناشط سجاد العراقي والإفراج عنهما لعدم كفاية الأدلة، فيما عزت أسرة العراقي أسباب صدور هذا القرار إلى تراجع الشهود عن إفاداتهم السابقة تحت وطأة ضغوط حزبية وعشائرية، مؤكدة عزمها على مواصلة متابعة القضية عبر الطعن بقرار المحكمة.

وجاء في قرار الحكم الصادر عن الهيئة الأولى في محكمة جنايات ذي قار، والذي اطلعت عليه «المدى»، أنه تقرر «إلغاء الحكم القضائي الصادر من هذه المحكمة بالعدد 742/ ج هـ 1/ 2023 في 16/ 3/ 2023 بالنسبة للمتهمين كل من إدريس كردي حمدان بريسم وأحمد محمد عبود عبد الله، لعدم كفاية الأدلة المتحصلة ضدهما»، واستندت المحكمة في قرارها إلى أحكام المادة الثانية/ 1/ 3/ 2/ 8، وبدلالة المادة الرابعة/ 1 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005.

وقررت المحكمة «الإفراج عنهما وإخلاء سبيلهما من التوقيف حالاً ما لم يكن هناك مانع قانوني آخر، وذلك عن جريمة خطف المجني عليه سجاد ستار شنان في مدينة الناصرية بتاريخ 19/ 9/ 2020 بدوافع إرهابية»، كما تضمن القرار الإيعاز إلى الجهات المختصة لغرض رفع الحجز عن أموال المتهمين المذكورين المنقولة وغير المنقولة، ومنع سفرهم أصولياً.

وكانت محكمة جنايات ذي قار قد أصدرت في 16 آذار 2023، وبعد نحو عامين ونصف العام من المداولات، حكماً غيابياً بالإعدام على المدانين بجريمة الاختطاف، وهما كل من إدريس كردي حمدان وأحمد محمد عبود عبد الله.

من جانبه، قال شقيق المجني عليه، عباس العراقي، في تصريح لـ«المدى»، إنه «تم إلغاء الحكم والإفراج عن المتهمين بقضية اختطاف وتغييب سجاد لعدم كفاية الأدلة»، موضحاً أن «عدداً من الشهود في القضية تراجعوا عن إفاداتهم السابقة، وهو ما مهد لإصدار حكم قضائي بإلغاء عقوبة الإعدام بحق المتهمين».

ورجّح العراقي أن تكون أسباب تراجع الشهود عائدة لتعرضهم لضغوط حزبية وعشائرية، أو تهديدات من جهات متنفذة، مؤكداً بالقول: «سنقوم بتقديم طعن بقرار الحكم وفق القانون».

وكانت أسرة الناشط المختطف قد كشفت في 10 تشرين الأول 2025 عن إجراءات قضائية لإعادة محاكمة المتورطين باختطاف ابنها، معربة حينها عن خشيتها من التدخلات السياسية و«الميليشياتية» لتبرئة المدانين الذين صدر بحقهم حكم غيابي بالإعدام قبل أكثر من عامين.

وتعود قضية سجاد العراقي إلى تاريخ 19 أيلول 2020، حين كشفت قيادة شرطة محافظة ذي قار عن اختطافه وإصابة زميله باسم فليح بجروح على يد مسلحين مجهولين يستقلون سيارتين رباعيتي الدفع. وفي الذكرى الخامسة لتغييبه، وتحديداً في 19 أيلول 2025، كشفت أسرته عن حجم معاناتها جراء تسويف الأجهزة الحكومية في الكشف عن مصيره، داعية الجهات الخاطفة إلى إرشادها لقبره إن كانت قد تمت تصفيته.

وبالتزامن مع اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، دعا ناشطون وأسرة العراقي إلى الكشف عن مصير المغيبين، معتبرين أن عمليات التغييب التي تمارسها «الميليشيات» والأذرع المسلحة التابعة لجهات سياسية هي أخطر أسلوب قمعي لردع أصحاب الرأي، مشددين على ضرورة تفعيل الملف دولياً. كما طالب ذوو المغيبين في وقفات تضامنية شهدتها عدة محافظات، منها بغداد والناصرية، باستحداث مركز وطني للمغيبين وتشريع قانون للمختفين قسراً.

وينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري على أن «الاختفاء القسري» يعد جريمة ضد الإنسانية عندما يُرتكب ضمن هجوم واسع النطاق أو منهجي، ولا يخضع لقانون التقادم، كما يمنح أسر الضحايا الحق في طلب التعويض ومعرفة الحقيقة.

العدد (6067) السنة الثالثة والعشرون - الاربعاء (14) كانون الثاني 2026

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

صيادون خليجيون يجوبون مناطق «الجزيرة» شرق ميسان وسط منع أبناء المحافظة من دخولها

انتقد ناشطون ومهتمون بالشأن المحلي في ميسان الجهات المسؤولة لسماحها لصيادين خليجيين بالدخول إلى مناطق «الجزيرة» الواقعة شرق المحافظة وممارسة الصيد فيها، في وقت يُمنع فيه المواطنون المحليون من أبناء المحافظة من ذلك لأسباب متعددة، ما ولّد حالة من التذمر ظهرت بشكل علني على مواقع التواصل الاجتماعي.

ميسان / مهدي الساعدي

وطالب مهتمون بالجانب البيئي والمحلي في المحافظة بمساواة التعامل وعدم تفضيل الوافد المرحَّب به في كل مكان على المواطن المحلي، ولا سيما ابن المحافظة نفسه. وفي هذا الشأن، قال الناشط البيئي مرتضى الجنوبي لصحيفة (المدى): «يدخل الصيادون الخليجيون بأعداد مختلفة، ويصلون إلى جميع المناطق الحدودية المغلقة بوجه أبناء المحافظة، بما في ذلك المناطق الممنوعة التي لا يستطيع أحد الوصول إليها، ومنها المناطق القريبة من الألغام، وتتم مرافقتهم من قبل عناصر أمنية، في المقابل يُمنع أبناء المحافظة من الوصول إلى تلك المناطق، فيما يمارس الصيادون الصيد بحرية ومن دون مساءلة، بما في ذلك صيد الغزلان والطيور المختلفة».

وأضاف الجنوبي: «في حين يُطارد الصياد العراقي ولا يُسمح له بممارسة الصيد، وعلى الرغم من أن الجميع لا يقفون ضد أحد، بل على العكس نرحب بمقدم الجميع في أي وقت، إلا أننا نطالب بالمساواة في المعاملة».

وتداول ناشطون وصيادون من أبناء المحافظة مقاطع فيديو بُثت على مواقع التواصل المحلية المختلفة، تظهر حركة سيارات زعموا أنها تعود لصيادين كويتيين وقطريين، وهي تدخل مناطق في «الجزيرة» الواقعة شرق محافظة ميسان، ومنها مناطق العيلة وأبو جريبيعات والبجلية وغيرها من مناطق الجزيرة.

وبيّن متابعون محليون أن دخول الصيادين الخليجيين إلى محافظة ميسان لم يُسجل للمرة الأولى، بل اعتاد العديد منهم على الدخول بحجج السياحة أو زيارة العتبات المقدسة، وأحياناً بصورة غير شرعية، من أجل ممارسة الصيد. وفي هذا السياق، أكد المستكشف والناشط البيئي أحمد جاسم لصحيفة (المدى): «هناك الكثير من الصيادين دخلوا البلاد بصورة غير شرعية، أو بحجج زيارة العتبات المقدسة أو السياحة، لكنهم دخلوا لممارسة هواية الصيد، ولا سيما صيد الصقور داخل العراق مع بدء الموسم، وذلك على الرغم من إصدار الجهات المختصة في بغداد ضوابط جديدة لمنح الصيادين سمات دخول ورخص ممارسة الصيد». وأعلنت وزارة الداخلية خلال شهر تشرين الأول من العام الماضي إصدار ضوابط وتعليمات جديدة، حددت بموجبها منح سمات دخول متعددة للراغبين بصيد الطيور، بهدف تنظيم دخولهم إلى الأراضي العراقية، ومن ضمنها استيفاء رسوم مالية وإلزامهم بعدد من الشروط والتعليمات القانونية.

وأيّد مهتمون بالجانب البيئي تشديد الإجراءات على الصيادين الوافدين من أجل الحفاظ على التوازن البيئي وعدم العبث به. وفي هذا المجال، شدد المستكشف والناشط البيئي أحمد جاسم لصحيفة (المدى) على أن «الحكومة كانت، قبل سنوات، تتابع موضوع الصيادين الأجانب، وألقت القبض على الكثير ممن دخلوا حدود العراق للصيد، ونتمنى أن تكون هناك متابعة للصيادين في محافظة ميسان، ولا سيما الأجانب، والتشديد على تطبيق القوانين الخاصة بالصيد من أجل عدم العبث بمكونات الطبيعة، ووقف طرق الصيد البشعة التي يمارسونها، لأن الصيد الجائر سيخلّف تأثيراً سلبياً في البيئة والحياة البرية».

وأكد جاسم أنه «في الفترة الأخيرة دخلت مجموعة من الصيادين إلى محافظة ميسان، وتجوب مناطق مختلفة في المحافظة هي أساساً ممنوعة على أبناء المحافظة، لكن وصولهم إلى العديد من تلك المناطق يثير تساؤلاً مهماً عن الفرق في التعامل بين ابن البلاد والوافد الأجنبي».

وأشار أبناء مناطق الجزيرة إلى امتلاكهم معلومات مؤكدة عن الصيادين الذين يجوبون مناطقهم طلباً للصيد والمتعة معاً. وفي هذا السياق، أفاد المواطن مصطفى سلمان، أحد أبناء تلك المناطق، لصحيفة (المدى): «يجوب رتل مكوَّن من عشرات السيارات التي تعود ملكيتها لصيادين قطريين مناطق الجزيرة في ميسان، برفقة دليل عراقي وسيارات حماية أمنية، وهم يحملون معدات الصيد والصقور الخاصة بهذا الغرض، وهذه الوجبة الثانية التي تجوب مناطق الجزيرة، وكانت الوجبة الأولى تضم مجموعة من الصيادين الكويتيين، ويمارسون الصيد بمختلف أنواعه، سواء الطيور أو الغزلان أو غيرها من الحيوانات التي تعيش في مناطق الجزيرة».

ونوّه سلمان إلى أن «هذه ليست المرة الأولى التي يرتاد فيها صيادون أجانب، ولا سيما الخليجيون، مناطق الجزيرة، بل اعتادوا على التردد عليها برفقة أدلاء من أبناء المحافظة».

وفي جانب متصل، أكدت مصادر أمنية مطلعة لصحيفة (المدى) أن «الصيادين الخليجيين لديهم موافقات أصولية للدخول وممارسة الصيد وفق التعليمات الجديدة، وترافقهم سيارات أمنية، وإلا لما سمحت لهم القوات الأمنية المنتشرة في تلك المناطق، لكونها مناطق حساسة، إذ تُعد مناطق حدودية من جهة، وتحتوي من جهة أخرى على مقرات لعدد من الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي في المحافظة». وأبدى صيادون محليون امتعاضهم الشديد مما وصفوه «بالتفريق في التعامل بين الصياد الخليجي وابن المحافظة».

وأكد الصياد حسن صالح لصحيفة (المدى): «يُسمح للصيادين الخليجيين بما لا يُسمح به للصياد العراقي وابن المحافظة، الذي يُطبق عليه القانون بالسجن والغرامة ومصادرة أدوات الصيد، بذريعة حماية الطيور من الصيد الجائر». وشدد صالح على أن «المنع من دخول مناطق الجزيرة لم يشمل الصيادين فحسب، بل جميع أبناء المحافظة، وعندما نسأل المعنيين عن أسباب المنع يكون الجواب أوامر من جهات عليا، ولا نعرف لماذا لا تُطبق تلك الأوامر على الصيادين الكويتيين والقطريين وغيرهم».

ويُذكر أن مناطق شرق محافظة ميسان، التي يسميها أبناء المحافظة بـ«الجزيرة»، تُعد من أجمل المناطق السياحية، وتتميز بتنوع أحيائي كبير، وترتادها أنواع عديدة من الطيور والحيوانات المختلفة، ما يجعلها مناطق مميزة لصيد الصقور وطيور الحبارى والغزلان وغيرها، على الرغم من أنها ما تزال من المناطق التي تعاني كثرة المخاطر، وفي مقدمتها انتشار الأجسام الحربية والألغام.

الأمن الوطني يحبط تهريب أكثر من 617 ألف لتر من المشتقات النفطية خلال عام 2025

□ بغداد / المدى

أعلن جهاز الأمن الوطني إحباط تهريب أكثر من نصف مليون لتر من المشتقات النفطية خلال عام 2025.

وقال بيان لمرصد «إيكو عراق» إن مديرية الاستخبارات المالية في جهاز الأمن الوطني، وبإشراف مباشر من رئيس الجهاز عبد الكريم البصري، ضبطت 617،385 لتراً من المشتقات النفطية، مبيناً أن أغلب عمليات التهريب سُجلت في محافظة البصرة والمناطق المحاذية لإقليم كوردستان.

وأضاف البيان أن 214 متهماً أُلقي القبض عليهم خلال عام 2025 على خلفية جرائم التهريب، حيث استخدموا نحو 60 عجلة في تنفيذ عملياتهم.

وأشار المرصد إلى أن الرصد الاستباقي للاستخبارات المالية أسفر أيضاً عن ضبط أكثر من 3،757 طناً من المواد الغذائية، ما بين منتهية الصلاحية أو معدّة للتهريب، موضحاً أن 193 متهماً بجرائم اقتصادية جرى إلقاء القبض عليهم خلال العام الماضي.

وتُعد عمليات تهريب النفط ومشتقاته أحد أبرز التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه العراق، لما تمثله صناعة النفط من العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ توفر نحو 90% من صادرات البلاد وأكثر من 85% من إيرادات الحكومة، ما يجعل أي فقدان غير مشروع لهذه الموارد عبئاً ثقيلاً على المالية العامة والقدرة على تمويل الخدمات الأساسية.

وتتراوح أنماط التهريب في العراق بين التجاوز على خطوط الأنابيب، والتهريب عبر المنافذ الحدودية، واستخدام وثائق مزوّرة لتمرير شحنات غير قانونية. وقد ألحقت هذه الأنشطة أضراراً مالية وبيئية، كما تقوّض جهود الدولة في حماية الثروة النفطية واستقرار سوق الوقود المحلية.

وقد تتضمّن ظاهرة التهريب أيضاً شبكات معقدة تمتد إلى خارج البلاد، وفق تقارير خارجية ذكرت ضلوع جهات تعمل على مزج نفط مهرّب مع منتجات أخرى لتهريبه بطرق غير شرعية، ما يستدعي تنسيقاً أمنياً واقتصادياً أوسع لمكافحة هذه الممارسات.

وتؤكد جهات رسمية عراقية أهمية تطبيق القانون رقم 41 لسنة 2008 بشأن مكافحة تهريب النفط ومشتقاته، لمواجهة هذه الجرائم الاقتصادية وحماية الموارد الوطنية من الاستنزاف غير المشروع.

إغلاق 19،444 مشروعًا وإحالة المخالفات إلى القضاء لانتهاك شروط الدفاع المدني

□ بغداد/المدى

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، أمس الثلاثاء، إغلاق قرابة 20 ألف مشروع وإحالتها إلى القضاء من قبل الدفاع المدني.

وذكر بيان للهيئة تلقته «المدى» أن «الهيئة، وفي إطار تحريها عن واقع حال قطاع الدفاع المدني في العراق، قامت من خلال فريق الأداء والسلوك الوظيفي في دائرة الوقاية بزيارات إلى وزارتي الداخلية والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، وأمانة بغداد ومحافظة بغداد، وهيئة الاستثمار الوطنية، ودعت في تقرير لها إلى قيام أمانة بغداد ودوائر البلدية بتنفيذ قانون الدفاع المدني، بخصوص إحالة مخططات الأبنية لجميع القطاعات ذات الاستخدامات التجارية والصناعية والسياحية والخدمية والسكنية متعددة الطوابق إلى مديرية الدفاع المدني العامة»، موضحًا أن «الغرض من تلك الإحالة هو دراسة وتحديد تدابير الوقاية والإنذار من الحريق ووسائل الإطفاء، وفقًا للتعليمات والمواصفات المعتمدة». وأشارت الهيئة في التقرير، الذي أرسلت نسخة منه إلى «مكتب رئيس مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزراء الداخلية والكهرباء والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، وأمين بغداد ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار»، إلى أن «أغلب المجمعات السكنية والتجارية لم تعرض مخططاتها الهندسية على مديرية الدفاع المدني لاستحصال الموافقات على متطلبات الوقاية والسلامة قبل المباشرة بالبناء، من أجل الحد من حصول حوادث الحريق»، لافتة إلى «ضرورة إحالة التصاميم والمخططات الخاصة بإنشاء شبكات المياه لتثبيت مواقع فوهات الحريق وتحديد مواصفاتها الفنية»، منوهة بوجود دعم حكومي للمديرية بآليات حديثة وطائرات إنقاذ، في وقت تعاني فيه قلة عجلات الإنقاذ والإطفاء وتقادمها.

وتابع البيان أن «التقرير تطرق إلى اتخاذ مديرية الدفاع المدني الإجراءات القانونية بحق المشاريع المخالفة لشروط السلامة، إذ قامت بغلق (12،185) مشروعًا خلال المدة من (2024/1/1 – 2025/8/31)، وإيقاع الغرامة بحق (5،192) مشروعًا، فيما تمت إحالة (2،067) مشروعًا إلى محاكم الجنح»، مشيرًا إلى «عدم تعاون بعض الجهات الحكومية مع مفارز الدفاع المدني بالسماح لهم بإجراء الكشوفات وتوفير متطلبات السلامة والوقاية الصناعية».

وبيّن أن «التقرير حث على وضع ممرات طوارئ عند إنشاء الشوارع والطرق والمدن الحديثة، بما يسهل وصول فرق المعالجة والإنقاذ والإطفاء إلى موقع الحادث، تلافيًا لتأخر وصول فرق الإطفاء بسبب الازدحامات والتجاوزات، الأمر الذي يتسبب بحدوث خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات»، منوهًا «بضرورة قيام المستشفيات الحكومية والأهلية والمراكز الطبية بإبعاد خزين الوقود عن المولد الكهربائي، وبناء جدار عازل حول خزانات الأوكسجين، ونصب منظومة إطفاء تغطي أقسام المستشفيات كافة».

وأوضح أن «التقرير رصد أيضًا وجود مشاريع استثمارية سكنية لم تستحصل الموافقات الخاصة بإنشاء المباني، إضافة إلى عدم تحديد أماكن إنشاء فوهات الحريق، الأمر الذي يشكل مخالفة صريحة لقانون الدفاع المدني ويوجب إحالة المخططات إلى مديرية الدفاع المدني لدراستها وتحديد تدابير الوقاية والإنذار من الحريق ووسائل الإطفاء»، مبينًا أن «160 مشروعًا صادقت المديرية على مخططاتها من أصل (292) مشروعًا استثماريًا منجزًا أو قيد الإنجاز، عدا المشاريع غير الاستثمارية».

وذكر أن «الأسواق التجارية الشعبية الكبيرة تمثل خطرًا كبيرًا في حال اندلاع الحرائق، إذ تشتمل على أزقة وممرات ضيقة، مما يصعب من مهمة الوصول إليها، حيث تضم بنايات قديمة متعددة الطوابق تُستغل كمخازن، وأخرى مشيدة من مادة «سندويج بنل»، كما تعاني قلة فوهات الحريق واندثارها لعدم إجراء الصيانة الدورية عليها، فضلًا عن العشوائية في مد أسلاك الكهرباء، خصوصًا قرب خزين الوقود الذي يشغل في كثير من الأحيان أسطح البنايات والمخازن المشيدة من مواد سريعة الاشتعال».

نهر العراق الثالث يفقد دوره الاستراتيجي مع شحّ المياه وتحوّل نظم الري

□ واسط / جبار بچاي

يُعدّ المصب العام، أو ما أُطلق عليه في حينه نهر العراق الثالث، أحد أكبر المشاريع الاستراتيجية التي خطط لها مجلس إعمار العراق في خمسينات القرن الماضي. وهو عبارة عن قناة لنقل وتصريف مياه المبازل للأراضي الزراعية الممتدة من منطقة الصقلاوية شمال بغداد حتى جنوب خور الزبير في محافظة البصرة، وهي الأراضي المعروفة بأراضي السهل الرسوبي، بهدف تصريف تلك المياه المالحة إلى البحر. كما تضمن المشروع وظائف أخرى، تمثلت في خلق التوازن البيئي، وإنشاء مدن وتجمعات سكانية جديدة، ومنتجعات ترفيهية، وتنشيط حركة النقل المائي عبر الجنائب ابتداءً من خور الزبير حتى العاصمة بغداد.

ولم يعد المصب العام حالياً يتمتع بالأهمية ذاتها، وفقد هويته الأساسية وكل خصائصه الفنية والعملية، نتيجة انحسار المياه وتراجعها في المبازل التي تصب فيه على امتداد مساره البالغ طوله 528 كيلومترا. كما تراجعت تصاريفه التصميمية من 200 متر مكعب في الثانية إلى مستويات متدنية جداً، وساعد في ذلك اعتماد نظم الري الحديثة بدلاً من طرق الري بالغمر التي كانت سائدة سابقاً، إضافة إلى الشحة المائية الكبيرة، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في جدواه، وفق ما يراه مختصون في شؤون الري والمياه.

وعن ماهية المصب العام ومكوناته، يقول الخبير في الموارد المائية علي حسين حاجم، وهو مدير عام سابق في وزارة الموارد المائية، إن «المصب العام عبارة عن قناة رئيسية ناقلة لمياه الصرف الزراعي، وهي مياه المبازل الناتجة عن العمليات الزراعية لأراضي السهل الرسوبي المقترح استصلاحها من قبل مجلس الإعمار، والبالغة مساحتها آنذاك 12.5 مليون دونم. ويبلغ طول قناة المصب العام 528 كيلومترا، وتمتد من منطقة الصقلاوية شمال بغداد حتى خور الزبير في محافظة البصرة، وبطاقة تصريفية تصل إلى 200 متر مكعب في الثانية بعد محطة الضخ في الناصرية».

ويضيف أن «تصاميم المصب العام ومساره راعت ما كان يحدث من كسرات وانهيارات على أكتاف نهر الفرات في مواسم الفيضانات السابقة، عند حدود ناحية النيل في محافظة بابل، بعد تحديد مسار تجمعها في بحيرة الدلمج مروراً بمنخفض أبو جداحة شمال الناصرية، وانتهاءً بالكسرات التي كانت تحصل ضمن حدود محافظة ذي قار، مع السيطرة على مياه الفيضانات من خلال تمريرها في قناة المصب العام إلى البحر».

ويذكر أن «ناظم شط البصرة يُعد المحطة الأخيرة للمصب العام، ويتم التحكم به بمواصفات هيدروليكية محكمة، وتتمثل وظيفته بتصريف مياه المصب العام المتجمعة في منخفض الأنكرلي إلى خور الزبير، عبر بوابات تتعامل مع خاصية المد والجزر البحري في شط العرب. إذ تُعرف أحواض الأنكرلي بأنها منخفض تتجمع فيه مياه المصب العام في فترة المد البحري، ويجري تصريفها خلال فترة الجزر عبر ناظم شط البصرة إلى خور الزبير». ويقول حاجم إن «من بين منشآت المصب العام المهمة محطة ضخ الناصرية بطاقة 200 متر مكعب في الثانية، لإعادة ضخ مياه المصب العام وتأمين جريانها وصولاً إلى أحواض الأنكرلي الواقعة أمام ناظم شط البصرة.

كما توجد بحيرة الدلمج بسعة خزنية قصوى تبلغ 429 مليون متر مكعب، وإمكانية تبخر سنوي تصل إلى 519 مليون متر مكعب في السنة، ومن خلالها يتم التحكم بعملية تشغيل المصب العام».

ويشير إلى «وجود الممرات الملاحية ضمن مشروع المصب العام، أو ما أُطلق عليه حينها النهر الثالث، إذ توجد مجموعة من الممرات الملاحية (الأهوسة) عند ناظم شط البصرة، وعند تقاطع الفرات مع المصب العام، وجنوب بحيرة الدلمج. والهدف من ذلك مرور الجنائب الملاحية باتجاه نهر دجلة شمال مدينة النعمانية في محافظة واسط، وصولاً إلى بغداد، عبر قناة رابطة بطول 35 كيلومتراً تربط بحيرة الدلمج بنهر دجلة».

ويوضح أن «آلية تشغيل المصب العام تتم من خلال متابعة محطات الرصد الموجودة على طول مسار القناة في الصويرة، ومقدم ومؤخر بحيرة الدلمج، ومحطة ضخ الناصرية، وأحواض الأنكرلي، ومقدم ناظم شط البصرة. ويجري العمل على تقليص الخزن في بحيرة الدلمج شتاءً إلى مناسيبها الدنيا، ومتابعة ذلك مع طاقة تشغيل محطة الضخ والمناسيب التشغيلية التي يتطلبها النقل المائي، وتهيئتها للخزن صيفاً بهدف تصريف مبازل المناطق الشلبية الواقعة ضمن أراضي محافظة الديوانية».

ويؤكد حاجم أن للمصب العام وظائف كثيرة تلاشت اليوم بعد أن فقد النهر هويته، نتيجة شح المياه والجفاف وتراجع مياه المبازل للأراضي الزراعية على جانبي المصب. ومن أهم تلك الوظائف «تصريف مياه الصرف الزراعي لأراضي السهل الرسوبي إلى البحر، وتنشيط النقل النهري، إذ يؤمن المصب العام نقل الجنائب من خور الزبير وصولاً إلى بغداد، إضافة إلى إمكانية تكاثر الأسماك والأحياء المائية الأخرى في القناة وبحيرة الدلمج. كما كانت هناك وظائف أخرى مهمة، منها أغراض سياحية من خلال إنشاء منتجع سياحي مقترح عند بحيرة الدلمج، لكنه أهمل بمرور الوقت، إلى جانب التوسع بالمناطق الخضراء والغابات عبر زراعة أشجار مقاومة للأملاح على طول مسار المصب العام، تعمل كمصدات للرمال وتحسين البيئة، فضلاً عن استحداث مدن سكنية على امتداد مساره. وكان المشروع مخططاً له أن يكون بمثابة بيئة حضرية إضافية في العراق تستوعب التوسع السكاني المستقبلي، إلا أن تلك الخطط والبرامج تلاشت، ولم يعد المصب العام كما خُطط له سابقاً». وعن مستقبل المصب العام، يقول إن «انخفاض الواردات المائية للعراق، والتوجه الحتمي لمكننة نظم الري، يوجبان على المعنيين بإدارة الموارد المائية إعادة النظر في حجم المشروع وفلسفة تشغيله، وتحديد الوظائف التي يمكن استنباطها من مكوناته. كما يتطلب الأمر دراسة إمكانية تقليص حجم القناة وأطوال شبكات البزل بأنواعها، والاستفادة من مساحات الأراضي التي تشغلها في المشاريع المستصلحة للأغراض المناسبة، ولا سيما أن النفق عند تقاطع المصب العام مع نهر الفرات، بتصريف 80 مترا مكعبا في الثانية، يكفي لإمرار مياه البزل المتجمعة في المصب العام عند اعتماد نظم ري حديثة، مع ضرورة دراسة إمكانية الاستفادة من محطة ضخ المصب العام في الناصرية، بطاقة 200 متر مكعب في الثانية، ونقلها إلى الثرثار بدلاً من المضخات الحالية».

مع تصاعد الاحتجاجات.. البيت الأبيض يدرس خيارات تدخله في الازمة الايرانية وطهران ترد على برلين

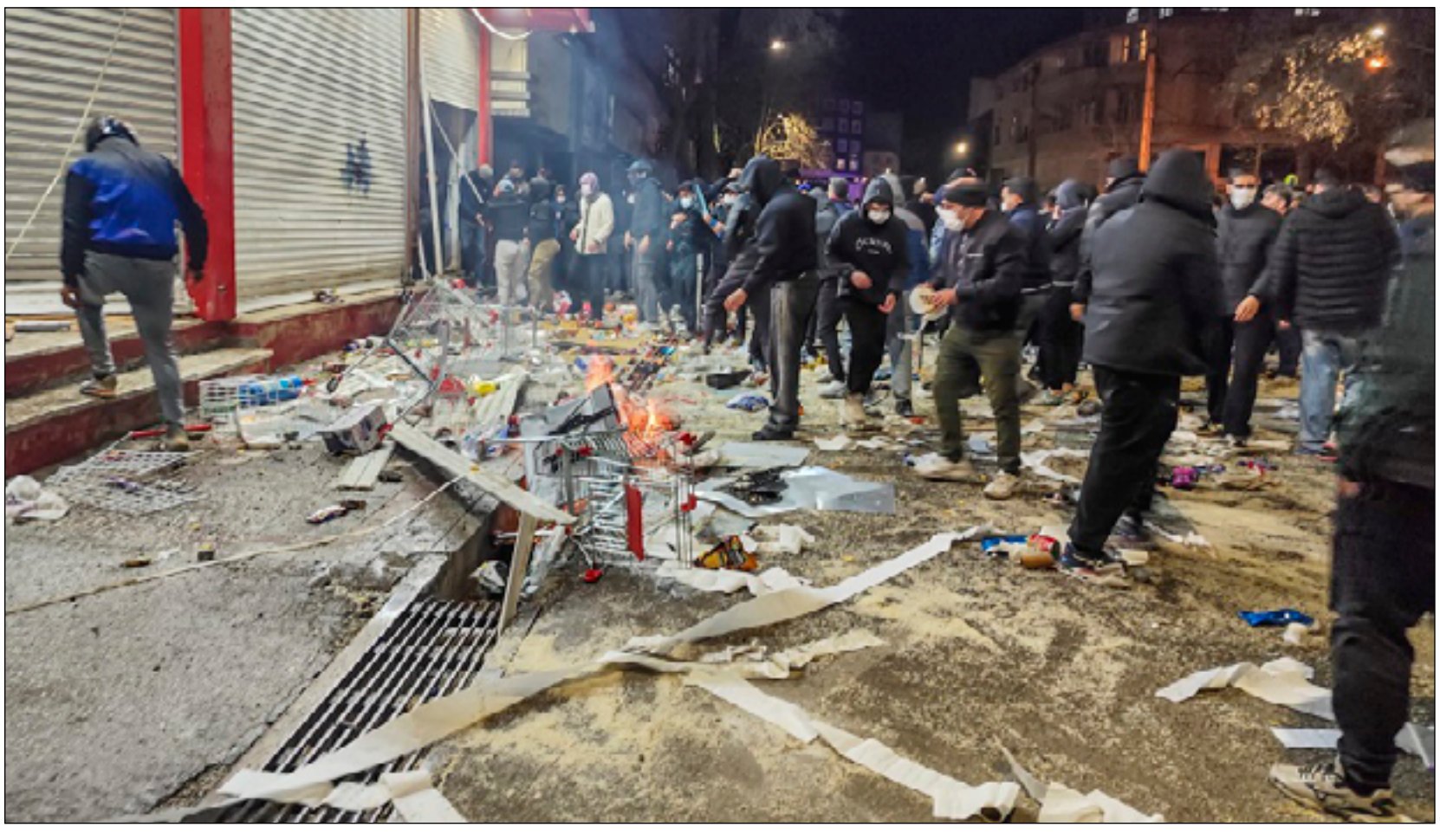

□ متابعة / المدى

تستعد الولايات المتحدة لمرحلة دقيقة في التعامل مع الأزمة الإيرانية، حيث تناقش الادارة الامريكية الخيارات المتاحة للرد على تعامل السلطات الإيرانية مع موجة الاحتجاجات الشعبية المستمرة للأسبوع الثالث على التوالي.

وتشير المؤشرات الرسمية إلى أن واشنطن لا تملك حالياً خطة لشن هجوم عسكري مباشر على طهران، لكنها لم تستبعد هذا الاحتمال مستقبلاً، في حين أن التركيز ينصب على مسارات بديلة قد تشمل هجمات سيبرانية، وفرض عقوبات على قيادات إيرانية.

أما في الداخل الإيراني، فتتسع رقعة الاحتجاجات من العاصمة إلى المدن الكبرى، ويؤكد محللون أن قوة الشارع وحدها لن تكفي، في ظل هشاشة تنظيم الحراك، وتماسك النخبة الحاكمة، وغياب بديل سياسي واضح؛ كما يبقى دور المرشد محورياً، إذ إن أي تغييرات محتملة في القيادة قد تزيد من نفوذ الحرس الثوري، مما يضيف بعداً جديداً لتعقيد المشهد السياسي الإيراني.

من جهته، أكد الباحث في المجلس الوطني للعلاقات العربية الأميركية، فادي حيلاني، خلال حديثه أن الوضع في إيران يشهد تصاعداً ملحوظاً في التوترات الداخلية والخارجية، رغم محاولات النظام إظهار التماسك عبر مظاهرات مؤيدة، بينما يعكس الواقع حالة عدم استقرار متزايدة. وأشار حيلاني إلى أن واشنطن ترى إيران في أضعف مراحلها تاريخياً، مع تأثير واضح لعقوبات «الضغط الأقصى» وتراجع القدرات العسكرية، معتبراً أن التدخل الأميركي بات قريباً مع دراسة خيارات عسكرية وغير عسكرية. وأوضح أن الولايات المتحدة تتبع «مبدأ كينيدي»، الذي يقوم على حشر الخصم في الزاوية مع إبقاء مسارات للخروج من المأزق، وهو ما يفسر الخطاب الأميركي القوي منذ بداية المظاهرات، الذي يشكل رسالة للنظام الإيراني حول قرب التدخل الأميركي، مع الإبقاء على قنوات للتفاوض حول الملفات النووية والصاروخية.

وفي سياق التصعيد الدبلوماسي، رد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي على تصريحات للمستشار الألماني فريدريش ميرتس، أدلى بها أمس الثلاثاء، وقال فيها إنه يعتقد أن النظام الإيراني «يعيش أيامه وأسابيعه الأخيرة» في مواجهة احتجاجات واسعة النطاق. وعلق ميرتس على الأحداث خلال زيارة للهند، قائلاً: «أفترض أننا نشهد الآن الأيام والأسابيع الأخيرة لهذا النظام»، كما شكك في شرعية القيادة الإيرانية وأضاف: «عندما لا يستطيع نظام ما الحفاظ على السلطة إلا من خلال العنف، فهذا يعني أنه في نهايته فعلياً.. الشعب ينتفض الآن ضد هذا النظام». وقال عراقجي عبر منصة «إكس» في وقت لاحق من يوم امس الثلاثاء، إن «من بين جميع الحكومات، ربما تكون حكومة ألمانيا هي الأسوأ استعداداً لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، والسبب بسيط: ازدواجية معاييرها الصارخة على مدى السنوات الماضية قد قضت على أي ذرة من مصداقيتها».

وأضاف عراقجي: «عندما تهزم إيران إرهابيين يقتلون مدنيين ورجال شرطة، يسارع المستشار الألماني إلى التصريح بأن العنف تعبير عن الضعف. فماذا يقول السيد ميرتس إذن عن دعمه المطلق للمذبحة الجماعية التي راح ضحيتها ٧٠ ألف فلسطيني في غزة؟»، وذلك في إشارة منه إلى الدعم الألماني لإسرائيل.

وتابع الوزير الإيراني: «كما يتذكر الإيرانيون إشادة السيد ميرتس البغيضة بإسرائيل عندما قصفت منازل ومتاجر في بلادنا الصيف الماضي، فقد أصر المستشار الألماني على أن هذا العنف غير المبرر وغير القانوني كان بمثابة خدمة تقدمها إسرائيل لأوروبا من خلال تنفيذ أعمالها القذرة»، وأضاف: «هذا فضلاً عن صمت ألمانيا حيال اختطاف الولايات المتحدة لرئيس دولة مؤخراً»، في إشارة إلى الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

داخلياً، أعلنت إيران يوم الثلاثاء، إحالة بعض كبار المسؤولين في الدولة إلى القضاء، على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ أيام. ونقلت وكالة أنباء «تسنيم» عن رئيس هيئة التفتيش قوله: «أحيلت قضايا بعض كبار المسؤولين في الدولة، الذين لم يلتزموا بواجباتهم في تلبية الاحتياجات العامة، إلى القضاء». وتابع: «أما الشركات والمصانع والبنوك التي لم تتخذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالعملات الأجنبية، فستمنح مهلة أسبوعاً واحداً، وفي حال عدم التزامها خلال هذه المدة ستحال إلى القضاء». كما أفادت الوكالة برفع دعوى قضائية بشأن البنك المركزي و«تقصيره، وستحال إلى القضاء قريباً».

وفيما يخص الخسائر البشرية، يواجه رصد عدد القتلى في الاحتجاجات التي تشهدها إيران تحديات كبيرة، في ظل عدم إصدار طهران حصيلة رسمية شاملة، واستمرار الانقطاع المتكرر لخدمات الإنترنت. ومنذ اندلاع الاحتجاجات في البلاد، لم يصدر عن وزارة الداخلية الإيرانية أي بيانات مجمعة للضحايا، وتكتفي وسائل الإعلام الرسمية بالإشارة إلى سقوط «عدد من أفراد قوات الأمن»، أو «مدنيين قتلوا برصاص مخربين»، من دون تقديم أرقام دقيقة. في المقابل، تعمل مجموعات حقوقية خارج إيران على تجميع البيانات عبر شبكات من النشطاء والمصادر الطبية، كما تعمد وكالات الأنباء الدولية على الاستعانة بمصادر محلية شرط ضمان سرية الهوية.

ومع صعوبة التحقق الميداني من أعداد القتلى، تظهر الأرقام المتوفرة فجوة كبيرة في التوثيق؛ حيث نقلت «رويترز» عن مسؤول إيراني، الثلاثاء، أن حصيلة القتلى في الاحتجاجات الأخيرة بلغت نحو ألفي شخص، مشيراً إلى أن من بين الضحايا عناصر من قوات الأمن، وحمل المسؤول الذي لم يكشف عن هويته من وصفهم بـ«الإرهابيين» المسؤولية عن سقوط هؤلاء القتلى. من جهة أخرى، أفادت منظمة حقوقية يوم الإثنين بأن نحو ٦٥٠ متظاهراً قتلوا منذ بدء الاحتجاجات قبل نحو أسبوعين، وقالت منظمة «إيران هيومن رايتس»، ومقرها النرويج، إن الحصيلة مرشحة للارتفاع، ولفتت المنظمة إلى أنه «بحسب بعض التقديرات قد يكون قتل أكثر من ٦ آلاف»، لكنها حذرت من أن حجب السلطات الإيرانية الإنترنت يجعل من «الصعوبة بمكان التحقق بشكل مستقل من هذه التقارير».

40% من قتلى انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار في غزة هم أطفال

□ ترجمة المدى

في الوقت الذي كشفت فيه وزارة الصحة في غزة، الثلاثاء، عن حصيلة مقتل ٤٣٩ شخصًا أثر هجمات وغارات إسرائيلية منذ بدء وقف إطلاق النار في غزة قبل ثلاثة أشهر، في ١٠ تشرين الأول، بيّنت أن الضحايا من الأطفال يشكلون نحو ٤٠٪ من هذا العدد، في وقت أكدت فيه وكالة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في بيان لها الثلاثاء، أن أكثر من ١٠٠ طفل في غزة قُتلوا منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول، بمن فيهم ضحايا هجمات الطائرات المسيّرة والطائرات الرباعية. وتقول إسرائيل إن هجماتها – من إطلاق نار وقصف مدفعي وغارات جوية – تستهدف حركة حماس ومسلحين آخرين يشكلون تهديدًا لقواتها، أو أشخاصًا يتصرفون «بشكل مريب» قرب «الخط الأصفر» الذي يقسم القطاع إلى مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية وأخرى تسيطر عليها حماس. غير أن نحو ٤٠٪ من أصل ٤٣٩ شخصًا قتلوا في الهجمات الإسرائيلية بين بدء وقف إطلاق النار في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و٩ كانون الثاني/يناير كانوا من الأطفال، وفق وزارة الصحة في غزة. محمود بسّال، المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة، طعن في مبررات إسرائيل لمواصلة هجماتها بالقول: "إذا كانت إسرائيل ترد على عمليات مقاومة، فلماذا نشهد عمليات قتل شبه يومية للمدنيين، وخصوصًا الأطفال، بعيدًا عن أي اشتباكات؟". وأضاف: "تزعم إسرائيل أن هذه ردود على المقاومة، لكن ذلك كذب. لا توجد مقاومة قرب هذه المناطق. إسرائيل تختلق ذرائع لقتل المدنيين والأطفال". ولا تزال العائلات التي تعيش قرب الخط الأصفر مهددة، فيما لم يَسلم أيضًا من يقيمون بعيدًا عنه. وآخر هذه الحالات كانت في ٨ كانون الثاني/يناير في منطقة الفلوجة بجباليا شمال قطاع غزة، حيث قتلت الطفلة همسة حوسو، ١٢ عامًا، على بعد نحو كيلومتر واحد من الخط الأصفر. وقبل لحظات، كانت القوات الإسرائيلية قد أطلقت ثلاث قذائف على المنطقة، أعقبها إطلاق نار كثيف من آليات مدرعة وطائرات مسيّرة رباعية المراوح. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، كانت الطفلة فاطمة معروف، ١١ عامًا، تجلس قرب خيمة عائلتها في العطاطرة غرب بلدة بيت لاهيا شمال غزة، عندما حلّقت طائرة مسيّرة رباعية المراوح فوق المكان، أُصيبت على أثرها بشظية قنابل أطلقتها الطائرة، فقتلتها على الفور، في حين تعرضت والدتها لجروح بليغة، وما تزال في العناية المركزة، غير مدركة بأن ابنتها قتلت.

من جانب آخر، قالت وكالة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يوم الثلاثاء، إن أكثر من ١٠٠ طفل قُتلوا في غزة منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر، بمن فيهم ضحايا هجمات الطائرات المسيّرة والطائرات الرباعية. وقال جيمس إلدر، المتحدث باسم اليونيسيف، للصحفيين في إيجاز للأمم المتحدة عبر رابط فيديو من غزة: "منذ وقف إطلاق النار، سجلت اليونيسيف تقارير عن مقتل ما لا يقل عن ٦٠ فتى و٤٠ فتاة في قطاع غزة. الرقم ١٠٠ يعكس فقط الحوادث التي توفرت عنها تفاصيل كافية للتوثيق، لذا يُتوقع أن يكون العدد الفعلي للأطفال الفلسطينيين القتلى أعلى من ذلك. وقد أُصيب مئات الأطفال بجروح". وأشار إلى أن غالبية الوفيات بين ٦٠ صبيًا و٤٠ فتاة كانت نتيجة هجمات عسكرية تشمل الغارات الجوية، وهجمات الطائرات المسيّرة، وقصف الدبابات، وإطلاق النار والطائرات الرباعية، وقليل منها كان بسبب بقايا الحرب التي انفجرت. وأضاف: "في الوقت نفسه، ومع استمرار الغارات، ما تزال هناك قيود شديدة على العديد من الأساسيات في غزة – من بعض الإمدادات الطبية الحيوية إلى الغاز للطهي، والوقود، إلى أجزاء أنظمة المياه والصرف الصحي المنقذة للحياة". وقال إن عامين من الحرب "تركا الحياة للأطفال في غزة صعبة بشكل لا يُتصور. لا يزال الأطفال يعيشون في الخوف، وتبقى أضرارهم النفسية دون علاج – ويصبح الأمر أعمق وأكثر صعوبة كلما طال الأمد".

وضع إنساني بائس

وضمن السياق نفسه، أعلن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، أن الوضع الإنساني في قطاع غزة "لا يزال حرجًا" بسبب الظروف الجوية القاسية، مشيرًا إلى أن عدد حالات سوء التغذية الحاد ارتفع إلى نحو ٩٥ ألف حالة. وخلال مؤتمر صحفي عُقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك مساء يوم الاثنين، أوضح دوجاريك أن موظفي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) حذروا من أن الوضع الإنساني في قطاع غزة لا يزال بالغ الخطورة، وأشاروا إلى أن الظروف الجوية القاسية تهدد بتقويض التقدم الذي تحقق في تلبية الاحتياجات الكبيرة المتعلقة بالمأوى. وأضاف: "لا يزال ١,١ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة، في ظل استمرار الأمطار الغزيرة التي تُلحق أضرارًا جسيمة بمعظم الملاجئ القائمة وتؤدي إلى تدميرها". وفيما يتعلق بسوء التغذية، أفاد دوجاريك بأن الشركاء الإنسانيين للأمم المتحدة قاموا بفحص أكثر من ٧٦ ألف طفل خلال الشهر الماضي، وتم تحديد نحو ٤،٩٠٠ حالة من سوء التغذية الحاد.

تدمير أكثر من 2500 مبنى منذ وقف إطلاق النار

من جانب آخر، نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تحليلًا لصور الأقمار الصناعية كشف عن دمار واسع النطاق في قطاع غزة منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. تُظهر الصور أن أكثر من ٢،٥٠٠ مبنى قد تم تدميرها في إطار عمليات هدم واسعة نفذها الجيش الإسرائيلي المحتل. تُظهر الصور أحياءً كاملة قد دُمرت بالكامل، بالإضافة إلى تدمير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مختلف أنحاء غزة. وهذا يعكس حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمناطق السكنية والأراضي الزراعية خلال الفترة التي تلت وقف إطلاق النار. يوفر هذا التحليل دليلًا بصريًا على التأثير الواسع لهجمات الجيش الإسرائيلي المحتل، ويبرز التحديات الإنسانية الخطيرة التي يواجهها سكان غزة، ولا سيما فيما يتعلق بجهود إعادة البناء واستعادة الحياة الطبيعية وسط الدمار الهائل ونقص الموارد الشديد.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد القتلى نتيجة الهجوم الإسرائيلي على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ قد وصل إلى ٧١،٤١٢ شخصًا، فيما بلغ عدد المصابين ١٧١،٣١٤ شخصًا. ويُعتقد أن عددًا من الضحايا لا يزالون محاصرين تحت الأنقاض أو مرميين في الشوارع.

عن صحف ووكالات عالمية

بين سخرية مدفيديف وتحركات بروكسل.. خيارات الاتحاد الأوروبي و«الناتو» لمنع واشنطن من ضم غرينلاند

□ متابعة / المدى

أفاد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري مدفيديف، بأنه ينبغي على الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن «يسرع» في تنفيذ نواياه تجاه جزيرة غرينلاند الدنماركية، وإلا فإن سكان الجزيرة قد يختارون مستقبلاً مختلفاً تماماً.

وكتب مدفيديف، في منشور ساخر عبر منصة «إكس»، إن على ترامب «الإسراع»، مشيراً إلى أن هناك «تقارير غير مؤكدة تشير إلى احتمال إجراء استفتاء مفاجئ خلال الأيام المقبلة، يُتاح فيه لجميع سكان غرينلاند، البالغ عددهم نحو ٥٥ ألف نسمة، التصويت لصالح الانضمام إلى روسيا».وأكمل مدفيديف قائلا: «حينها سينتهي الأمر! لن تُضاف نجوم جديدة إلى العلم، وستحصل روسيا على كيان فيدرالي جديد، الكيان التسعين في تاريخها»، وذلك وفقا لما نقله موقع «سبوتنيك» الإخباري الروسي.

وواصل مدفيديف سخريته تعقيبا على النوايا الأميركية المعلنة بشأن السيطرة على جزيرة غرينلاند، مشيراً إلى أن ذلك سيؤدي «إلى أسر جميع الأوغاد الأوروبيين»، بحسب ما ذكره موقع «روسيا اليوم». وكتب مدفيديف: «أولاً، سيكون من الممكن تدمير وكر مافيا المخدرات في موطن الشر المروع – مدينة نوك الضخمة»، كما أشار إلى أن ترامب سيحصل على «منصب جديد – الرئيس المؤقت لغرينلاند، وهو الدور الذي سيتقنه». وتابع: «ثالثاً، وكنتيجة لعملية عسكرية فريدة، يمكن أسر جميع الأوغاد الأوروبيين الذين أرادوا تدمير الولايات المتحدة ودافعوا عن ملاذ الشؤم الغارق في الفساد – ما يسمى بغرينلاند – ومحاكمتهم». وذكر في هذا السياق بشكل استهزائي «مختلف الشخصيات مثل ماكرون المقزز، وستارمر، وميركل، وستولتنبرغ، وغيرهم من كارهي أميركا».

وكان ترامب قد أكد في وقت سابق من امس الاول الاثنين، أن الولايات المتحدة سوف تستحوذ على جزيرة غرينلاند بطريقة أو بأخرى، زاعما أنها لو لم تفعل ذلك فسوف تستحوذ عليها روسيا أو الصين. وفي هذا الصدد، أكدت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مراراً وتكراراً أن الولايات المتحدة بحاجة إلى السيطرة على غرينلاند، مشددة على أهمية الإقليم الدنماركي بالنسبة إلى الأمن القومي الأميركي. وكان ترامب قد أكد، يوم الأحد، أن الولايات المتحدة ستضم غرينلاند «بطريقة أو بأخرى».

ويضع هذا التوجه كلاً من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي «الناتو» في موقف حرج؛ إذ إن غرينلاند –وهي جزء يتمتع بحكم ذاتي واسع النطاق ويتبع الدنمارك– ليست عضواً في الحلف، بينما الدنمارك عضو فيه، ومن ثم فإن الجزيرة القطبية مشمولة بضمانات التحالف الدفاعي بفضل عضوية الدنمارك. وقد دافع القادة الأوروبيون بقوة عن سيادة غرينلاند وسلامتها الإقليمية وحقها في تقرير شؤونها، كما أعلن حلف «الناتو» وغرينلاند، يوم الاثنين، عزمهما العمل معاً لتعزيز دفاعات الإقليم، ولكن لا توجد حتى الآن استراتيجية واضحة لردع ترامب، أو كيفية الرد في حال أقدم على خطوة الضم.

وذكرت صحيفة «الغارديان» أبرز الخيارات التي يمكن للاتحاد الأوروبي وحلف «الناتو» اتخاذها لمنع ترامب من محاولة ضم غرينلاند، وهي كالتالي: فيما يخص الدبلوماسية وتعزيز الأمن في القطب الشمالي، من المقرر أن يلتقي وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، بوزيري خارجية الدنمارك وغرينلاند يوم الأربعاء، ولكن سفير الدنمارك لدى الولايات المتحدة، يسبر مولر سورنسن، وجاكوب إيسبوسيشن، كبير ممثلي غرينلاند لدى واشنطن، قد بدأ بالفعل في حشد الدعم من المشرعين الأميركيين. وتهدف المبادرات الدبلوماسية، جزئياً، إلى معالجة المخاوف الأمنية الأميركية، وذلك أولاً بالتأكيد على أن معاهدة الدفاع الأميركية الدنماركية القائمة منذ عام ١٩٥١، والتي تم تحديثها عام ٢٠٠٤، تسمح بالفعل بتوسيع هائل للوجود العسكري الأميركي في الجزيرة، بما في ذلك إنشاء قواعد جديدة. وفي رسالة موجهة مباشرة إلى الجمهوريين من خارج دائرة ترامب، سيتم التأكيد أيضاً –كما قالت رئيسة وزراء الدنمارك، ميته فريدريكسن– على أن أي هجوم أميركي على غرينلاند، والذي يعني فعليا انقلاب أحد الأعضاء على الآخر، سيعني «نهاية حلف الناتو». وبشكل أكثر تحديدا، أفادت التقارير بأن سفراء «النّاتو» اتفقوا في بروكسل الأسبوع الماضي على ضرورة أن يعزز الحلف الإنفاق العسكري في القطب الشمالي، من خلال نشر مزيد من المعدات، وإجراء مناورات أوسع نطاقا وأكثر كثافة، للمساعدة في تهدئة المخاوف الأمنية الأميركية. ورغم أن مزاعم ترامب بأن غرينلاند «تعج بالسفن الصينية والروسية» مبالغ فيها بشكل واضح، يعتقد الدبلوماسيون أن أي تحرك غربي منسق لتعزيز الأمن الخارجي لغرينلاند قد يكون الحل الأقل إيلاماً للخروج من الأزمة.

أما بخصوص العقوبات الاقتصادية، فنظرياً، يتمتع الاتحاد الأوروبي –وهو سوق يضم ٤٥٠ مليون نسمة– بنفوذ اقتصادي كبير على الولايات المتحدة، ويمكنه التهديد باتخاذ إجراءات انتقامية تتراوح بين إغلاق القواعد العسكرية الأميركية في أوروبا وحظر شراء الأوروبيين لسندات الحكومة الأميركية. وتُعد أداة مكافحة الإكراه التابعة للاتحاد الأوروبي العقوبة الأكثر تداولاً؛ إذ تمنح المفوضية الأوروبية صلاحية منع دخول السلع والخدمات الأميركية إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وفرض تعريفات جمركية، وسلب حقوق الملكية الفكرية، وتجميد الاستثمارات الأميركية. غير أن تفعيل هذه الأداة يتطلب موافقة حكومات الدول الأعضاء، وهو أمر يبدو مستبعداً، نظراً لعدم رغبتها في إلحاق ضرر اقتصادي بالاتحاد، وحرصها على الحفاظ على دعم الولايات المتحدة في ملف أوكرانيا، حتى في ظل تهديدات ترامب بفرض تعريفات جمركية. كما يعتمد الاتحاد الأوروبي على شركات التكنولوجيا الأميركية في شتى المجالات، كما أشار جان ماري غيهينو، المسؤول الأممي الرفيع السابق، بقوله: «سواء تعلق الأمر بحماية البيانات، أو الذكاء الاصطناعي، أو تحديثات البرامج، بما في ذلك في مجال الدفاع، فإن أوروبا تظل غير قادرة على الاستغناء عن التعاون الأميركي».

وفي ملف الاستثمار في غرينلاند، يعتمد اقتصاد الجزيرة بشكل كبير على الدعم السنوي من الدنمارك، الذي بلغ نحو ٤ مليارات كرونة دنماركية (نحو ٥٣٠ مليون يورو) العام الماضي، ويغطي ما يقارب نصف ميزانية الإنفاق العام لهذه المنطقة الشاسعة، ويمثل نحو ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وقد تقابل وعود ترامب بـ«استثمار مليارات الدولارات» بدعم مماثل من الاتحاد الأوروبي، في محاولة لإبقاء الجزيرة –التي يُرجح أن تصوت لصالح الاستقلال عن الدنمارك في مرحلة ما من المستقبل القريب– بمنأى عن النفوذ الاقتصادي الأميركي. ويشير مشروع مقترح للمفوضية الأوروبية صدر في سبتمبر (أيلول) إلى إمكانية مضاعفة الإتحاد الأوروبي لالتزاماته تجاه غرينلاند، لتُعادل المنحة الدنماركية السنوية. كما يمكن للجزيرة التقدم بطلب للحصول على ما يصل إلى ٤٤ مليون يورو من تمويل الاتحاد الأوروبي المخصص للأقاليم المرتبطة بالاتحاد والبعيدة جغرافياً. ومع أن واشنطن قد تقدم مليارات أكثر مما تقدمه بروكسل، فإن سكان غرينلاند، بعد نيلهم الاستقلال، قد يترددون في فتح أبوابهم أمام الشركات الأميركية الجشعة، وقد لا يرغبون في فقدان نظام الضمان الاجتماعي الخاص بهم.

وحول خيار إرسال القوات، فإن كل ما سبق سيستغرق وقتاً، وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت طموحات ترامب في غرينلاند ستتحقق من خلال المعاهدات أو تعزيز الأمن في القطب الشمالي، فقد صرح الرئيس الأميركي لصحيفة «نيويورك تايمز» بأن «ملكية» الولايات المتحدة للجزيرة «ضرورية نفسياً لتحقيق النجاح». وفي ورقة بحثية صادرة عن مركز «بروغيل» للبحوث، جادل الاقتصاديان الأوروبيان، مورينو بيرتولدي وماركو بوتي، بأن على حكومات الاتحاد الأوروبي «حماية غرينلاند بشكل استباقي من التوسع الأميركي»، مضيفين: «يمتلك الاتحاد الأوروبي قدرة على الانتشار السريع، ويجب تفعيلها». وقالا إنه بالاتفاق مع الدنمارك وغرينلاند، ينبغي نشر قوات أوروبية في الجزيرة «كإشارة إلى التزام أوروبا بوحدة أراضي غرينلاند»، ورغم أن ذلك لن يمنع ضم الولايات المتحدة للجزيرة، فإنه سيجعل الأمر أكثر تعقيداً بكثير. وأضافا: «لن تكون هناك حاجة إلى مواجهة مسلحة، ولكن مشهد قيام الولايات المتحدة بأسر قوات حلفائها سيقوض مصداقيتها، ويشوه سمعتها الدولية، ويؤثر بقوة في الرأي العام الأميركي والكونغرس».

وقال متحدث باسم الحكومة الألمانية، الأسبوع الماضي، إن برلين تعمل على خطة «تشمل الردع الأوروبي» في حال حاولت الولايات المتحدة الاستيلاء على غرينلاند، بينما كان وزير الخارجية الفرنسي، جان-نويل بارو، قد طرح العام الماضي احتمال نشر وحدة عسكرية فرنسية. ويمتلك الاتحاد الأوروبي قدرة على الانتشار السريع تسمح له بنشر ما يصل إلى ٥ آلاف جندي بسرعة من عدة دول أعضاء مختلفة، للاستجابة للأزمات خارج حدود التكتل، ويرى خبراء وبعض السياسيين أن هذه الخطوة قد تغير حسابات الولايات المتحدة. وقال سيرغي لاغودينسكي، النائب الألماني عن حزب «الخضر» في البرلمان الأوروبي: «لا أحد يعتقد أن حربا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مرغوبة أو قابلة للكسب، ولكن أي تحرك عسكري أميركي ضد الاتحاد الأوروبي ستكون له عواقب مدمرة على التعاون الدفاعي والأسواق والثقة العالمية بالولايات المتحدة»، وقد يجعل ذلك ترامب يعيد التفكير مرتين.

الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

قناطر

عن الثقافة وتسويقها

طالب عبد العزيز

تدهشنا مكاتبُ الشعراء والكتاب والفنانين الكبار، بموجوداتها، هناك طاولة مختلفة، وكرسي ثمين، وأرفف معتنى بها،وصور لفلاسفة،وربما آلات موسيقية وغيرها، ويدفعنا الفضول لفتح الأدراج السرية في المكاتب تلك، مكاتب هؤلاء الذين قرأنا لهم، وأحببناهم، وسحرتنا أخيلتهم، نطيل النظر فيها علنا نعثر على رواية لم تكتمل، أو ديوان شعر بخط أحدهم، أو لوحة تعوزها لمسات أخيرة، وهذه بكلِ تأكيد عوالم تستدعي الفضول، ويشكّل الوقوف عليها جزءاً مما نظنه من جمال وأسرار في هؤلاء، ومن لطف وأناقة، وغرابة في السلوك أيضاً.

أحتفظُ بصورة لمكتب الشاعر والناقد الأمريكي- البريطاني ت. أس اليوت(1888-1965) بالابيض والأسود، وهي غاية في الاناقة، فالطاولة من الخشب الأسود الفاخر، والكرسيُّ كذلك، فهو منجدٌ بالجلد في مقعده، فيما ظهره متواضع، ولا يشبه كراسي مديري الشركات والمؤسسات الحكومية لدينا، وهناك حافظة أوراق بثلاثة طوابق، وصورة لإمرأة ربما لفيفيان اليوت زوجته الأولى، أو لفاليري اليوت زوجته الثانية، واسفل الطاولة شيءٌ يشبه المدفأة.. الستارة أنيقة، ونصف مفتوحه، وهناك إطلالة على شارع عام، أو حديقة وبالمجمل تمثل الصورة المتخيلة لدينا عن حياة وسلوك شاعر القرن العشرين بلا منازع. وهنا سأتذكر بأنَّ الشاعر غريب إسكندر أخذني في جولة بلندن، ودونما دراية مني أشار الى باب بيت في زقاق صغير قائلاً: انظر هذا بيت اليوت كان قد سكن هنا، وما تزال اللوحة تشير الى البيت ذاته.

نقع على الكثير من القصص والصور عن حياة هؤلاء فيما يندر أن نقع على شيء من ذلك عند مفكرينا وشعرائنا وكتابنا وفنانينا.. لا لأنهم لم يتركوا حياةً خلفهم، أبداً، لكنهم أخفقوا في حساباتهم، أو أنَّ حياتهم كانت متواضعة من وجه نظرهم، وربما لأننا أمة لا تعتد كثيراً بمثل هذه التفاصيل، على أهميتها، وحسناً فعلت وزارة الثقافة بالتعاون مع اسرة الشاعر الكبير الجواهري حين جعلت من بيته على دجلة متحفاً، جمعت فيه ما ظلَّ من مقتنياته، وستكون الوزارة والمؤسسات الثقافية الأخرى قد خطت واحدة من أجمل خطواتها لو أنّها أسست لمثل هذه عند عالم الاجتماع الكبيرعلي الوردي، وعلماء العربية إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي وعلي جواد الطاهر ومثل ذلك نقول عن غائب طعمة فرمان وفؤاد التكرلي ومحمد صالح بحر العلوم وحسين مردان وقبل ذلك للشاعر السياب وسعدي يوسف وحسب الشيخ جعفر... وسواهم الكثير.

نعتقد بأنَّ دور المؤسسات الثقافية لا يجب أن يقتصر على إقامة المؤتمرات والمهرجانات إنّما تسويق رموز لثقافة في الدرجة الأساس، وجعلها في متناول العامة، بالطرق المتكرر على أسمائهم وأعمالهم في وسائل الإعلام، وفي وسائط التواصل، لأنَّ تسويق أعمالهم والجانب الآخر من حياتهم وما كتب وقيل بحقهم سيتحول لا محالة الى مادة شيقة عند الأوساط الاجتماعية، وبذلك ستكون الثقافة ورموزها قد تسربت في أحاديث العامة من جهة، وعرّفت بنفسها(الثقافة) أو أدّت مؤداها المرجو في أن تكون زاداً معرفياً، وفعلاً مؤثراً يحل تلقائياً محل التفاهات التي يتداولها هؤلاء عبر الوسائط الإعلامية.

هناك أكثر من سؤال يخصُّ القصة والرواية العراقية مفاده: لماذا لم تؤسس الاعمال التي يعلن عن فوزها بجوائز الدولة وغيرها لأمثولات في أحاديث العامة؟ بل لماذا لا تعرف العامة عنهم وأعمالهم شيئاً؟ فيما يتم تداول قصص وحكايات الكتاب العالميين. أجزم أنَّ لا يخلو بيتٌ عراقيٌ من وجود واحد أو أكثر ممن يتداولون حكايات عن تولستوي وديستوفسكي وغوغول ونجيب محفوظ وديكنز ومحمد الماغوط والجواهري وو وإذا كنا لا نجد الإجابة عن السؤال في أسباب إختفائهم يتوجب علينا البحث عن الآليات اللازمة في تسويقهم، وإعادة انتاجهم من جديد. نعم، نحن في زمن اللاقراءة لكن إيجاد آلية تسويق ما ليس بالامر المستحيل إذا كانت المؤسسات تلك جادة بجعل الثقافة في متناول العامة.

هل يستطيع العراق في 2026 أن يهزم الفساد وينزع سلاح الميليشيات؟

جورج منصور

يقف العراق مع مطلع عام 2026 عند مفترق طرق حاسم في صراعه الطويل مع ثنائية الفساد المستشري والسلاح المنفلت خارج إطار الدولة. فقد كرّست العقود الماضية بيئة سياسية هشة، غاب فيها حكم القانون لصالح جماعات مسلحة راكمت نفوذاً متشابكاً، سواء خلال الحرب ضد تنظيم داعش، أو في تعقيدات المشهد السياسي الذي أعقبها.

وتشير تقارير الشفافية الدولية إلى أن العراق ما زال من بين أدنى دول العالم في مؤشرات النزاهة. فالفساد هنا لا يتخذ شكلاً واحداً؛ بل يمتد من المحسوبية في التعيينات، إلى الصفقات المشبوهة، وصولاً إلى التداخل العضوي بين المال السياسي والوظيفة العامة. أما السلاح خارج مؤسسات الدولة، فهو ليس ظاهرة أمنية فحسب، بل قضية سياسية واستراتيجية، متشابكة بخيوط إقليمية ودولية. فمنذ عام 2003، تحولت جماعات مسلحة عديدة إلى فاعلين سياسيين واقتصاديين، ولا سيما تلك المدعومة خارجياً، لتغدو جزءاً من معادلة القوة الداخلية.

الفساد: من ظاهرة إدارية إلى بنية نظامية

لم يعد الفساد في العراق تجاوزات فردية أو حالات معزولة، بل تحوّل إلى جزء من بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والعرقية. هذه البنية وفرت غطاءً سياسياً وأخلاقياً لحماية الفاسدين، وحوّلت المؤسسات الرقابية والقضائية، في كثير من الأحيان، إلى أدوات انتقائية تستخدم ضد الخصوم وتعطّل أمام المتنفذين.

ومع مطلع العام الجديد، يعود السؤال ذاته إلى واجهة النقاش العراقي، لكن بصيغة أكثر إلحاحا: هل يمتلك العراق قدرة حقيقية على القضاء على الفساد وحصر السلاح بيد الدولة؟ أم أن هذه العناوين ستبقى جزءاً من الخطاب السياسي أكثر مما هي مشروعاً قابلاً للتحقق؟ فمنذ عام 2003، تعاقبت الحكومات، وتغيّرت الوجوه، فيما بقيت المشكلتان الأكثر فتكًا بالدولة العراقية على حالهما: فساد بلا محاسبة، وسلاح بلا سيادة. والربط بينهما ليس اعتباطياً؛ فالفساد يحتمي بالسلاح، والسلاح يزدهر في بيئة الفساد.

في عام 2026، تتحدث الدولة عن إصلاحات إدارية، ورقمنة للخدمات، وإجراءات لتعزيز الشفافية. وهي خطوات مهمة، لكنها تبقى تقنية لا سياسية. ومشكلة الفساد سياسية بإمتياز؛ تبدأ من غياب الإرادة في محاسبة "الرؤوس الكبيرة"، لا من ضعف الأنظمة الإلكترونية.

القضاء على الفساد لا يبدأ بسؤال: كيف نُصلح الإدارة؟، بل بسؤال أكثر حساسية: من المستعد أن يخسر امتيازاته؟.

السلاح المنفلت: اختبار هيبة الدولة

أما ملف الميليشيات، فهو الاختبار الأصعب لهيبة الدولة. فالسلاح في العراق لم يعد مجرد قوة عسكرية، بل تحوّل إلى نفوذ سياسي واقتصادي وإعلامي. بعض الجماعات المسلحة بات جزءاً من القرار السياسي، أو قادراً على تعطيله، ما يجعل شعار "حصر السلاح بيد الدولة" أقرب إلى التمنّي منه إلى السياسة الواقعية.

نزع سلاح الميليشيات لا يمكن أن يتم عبر المواجهة المباشرة، ولا عبر التسويات المؤقتة. إنه مسار طويل يتطلب دولة قادرة على فرض القانون بلا استثناء، واقتصاداً يقلّص اعتماد الفصائل على الموارد غير الرسمية، ونظاماً سياسياً لا يكافئ من يهدد الدولة بقوة السلاح. في 2026، قد يكون بالإمكان تقليص نفوذ السلاح، لكن الحديث عن نزعه بالكامل ما يزال سابقاً لأوانه، ما لم يترافق مع تغيير جذري في قواعد اللعبة السياسية.

ما الذي يريده الشارع؟

الشارع العراقي لم يعد يطالب بالمعجزات. ما يريده هو إشارات جدية: محاسبة حقيقية، حتى لو كانت محدودة لكنها عادلة؛ قرارات سياسية تُطبق لا تُعلن فقط، ودولة تتقدم خطوة إلى الأمام بدل أن تدور في الحلقة ذاتها.

القضاء الكامل على الفساد ونزع سلاح الميليشيات في عام واحد ليس هدفا واقعيا. لكن البدء الجاد في هذا المسار هو ما سيحدّد إن كان 2026 عاماً مختلفاً، أم مجرد رقم جديد في سلسلة الإخفاقات.

وبغير ذلك، سيستيقظ العراق، في هذا العام، كعادته، متعباً: الشوارع مزدحمة، الدوائر الحكومية تفتح أبوابها ببطء، والناس يتبادلون السؤال القديم نفسه بصيغة جديدة: هل تغير شيء؟ هل أصبح الفساد أقل حضوراً في الأزقة، وفي السياسة، وفي القرار؟

العراق، الذي نجا من الحروب والاحتلال والإرهاب، يقف اليوم أمام معركة من نوع آخر؛ معركة لا تُحسم بالدبابات ولا بالخطب، بل بإرادة الدولة على أن تكون دولة، لا ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح والسلاح والمال.

الفساد في العراق لا يضع قناعاً واحداً: هو موظف صغير يطلب "إكرامية"، وهو عقد بمليارات يمرّ بلا حساب، وهو حزب يحمي أفراده كما تحمي العشيرة أبناءها. وبعد أكثر من عشرين عاماً على سقوط النظام السابق، لم يعد الفساد حالة طارئة، بل صار نظاماً موازياً، يتغذى من ضعف القانون ومن المحاصصة التي حوّلت الدولة إلى غنيمة.

وفي 2026، تتحدث الحكومة عن لجان، وقضاء، ورقمنة تقلّل الاحتكاك بين المواطن والموظف. كل ذلكً صحيح... لكنه غير كاف. فالفساد، مثل الماء، يتسرّب من الشقوق. وإذا لم تُغلق الشقوق السياسية أولًا، فلن تنفع السدود الإدارية.

السؤال الحقيقي ليس: هل تملك الدولة الشجاعة لملاحقة الفاسدين الكبار؟، بل: هل توجد نية حقيقية لمحاربة الفساد؟.

أما السلاح، فقصته أكثر تعقيداً. فالميليشيات ليست مجرد جماعات مسلحة؛ إنها ذاكرة حرب، وشعور بالقوة، وشبكة مصالح سياسية واقتصادية، وأحياناً خطاب "حماية الدولة" من الدولة نفسها. وبعد معركة داعش، اكتسب السلاح شرعية معنوية لدى جزء من المجتمع، لكنه مع الزمن تحوّل من وسيلة دفاع إلى أداة ضغط: ضغط على الحكومة والقضاء والانتخابات، وعلى مفهوم الدولة ذاته.

في 2026، تتكرر العبارة الرسمية: "حصر السلاح بيد الدولة". لكن سؤال الشارع هو: أي دولة؟ الدولة التي تفاوض السلاح، أم الدولة التي تحتكره؟.

نزع سلاح الميليشيات لا يعني مواجهة عسكرية، فذلك خيار انتحاري، بل تفكيكاً طويل النفس: قانون صارم يُطبق بلا استثناء، واقتصاد يقلّص نفوذ السلاح، وسياسة لا تكافىء من يلوّح بالبندقية. وهذا المسار، مهما بدا جدياً، لا يُنجز في عام واحد.

العراقي في 2026 ليس حالماً ساذجاً، ولاساخراً بالكامل. هو يدرك أن الدولة لا تُبنى بقرار، وأن الفساد لا يسقط ببيان، وأن السلاح لا يختفي بوعد انتخابي. لكنه يعرف أيضاً أن استمرار الحال أخطر من تغييره.

ما يمكن للعراق أن يفعله في 2026 ليس القضاء النهائي على الفساد، ولا نزع كل السلاح، لكن يمكنه، إن أراد، أن: يكسر قداسة الفاسدين، ويضع السلاح في زاوية الدفاع لا الهجوم، ويستعيد فكرة الدولة كمرجعية لا كواجهة. وهذا بحد ذاته تحوّل تاريخي.

خاتمة: الدولة ليست حلماً.. بل معركة يومية

هل سينجح العراق في 2026؟. الجواب ليس نعم، ولا لا.

الجواب أن العراق إن بدأ بصدق، فلن يتوقف. وإن تردّد، فسيظل يدور في الحلقة نفسها، عاماً بعد أخر، حتى ينهك الجميع.

الدولة لا تُمنح، بل تُنتزع من الفوضى. والفساد لا يُهزم دفعة واحدة، بل يُحاصر. والسلاح لا يُكسر، بل يُجرَّد من شرعيته.

في 2026، قد لا يكون العراق قد وصل، لكن السؤال الأهم: هل سيكون قد اختار الطريق أخيرا؟

الاستقرار السياسي.. بين حكمة دنغ واندفاع ترامب

محمد سعد هادي

يروي «سلمان وصيف خان» في كتابه المهم «هواجس الفوضى: الاستراتيجية الكبرى للصين، من ماو تسي تونغ إلى شي جين بينغ»، حوارًا جرى عام 1989 بين دنغ شياو بينغ والرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب. دنغ، والذي كان آنذاك الزعيم الأعلى للصين ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، أسرَّ إلى بوش بأنه، وعلى الرغم من المسافة الأيديولوجية الكبيرة التي تفصله عن ماو تسي تونغ، يتجنب انتقاد الأخير «بقسوة مفرطة».

ويوضّح خان أن دنغ كان يرى أن السعي الممنهج لتشويه إرث سلفه «يعني إنكار جزء مهم من تاريخ البلاد، وهو ما قد يؤدي إلى فوضى أيديولوجية واضطراب سياسي في سياق يتطلب استقرارًا تامًا»، وهو استقرارٌ كان دنغ حريصًا كل الحرص على صيانته فوق كل اعتبار. فانتقاد ماو المتكرر والعلني، بحسب وجهة نظر دنغ، قد يقلب الاستقرار إلى فوضى، وعندها ستنهار كل آمال التنمية الاقتصادية التي كانت الصين، المنهكة من الحروب وتجارب ماو الاجتماعية، في أشدّ الحاجة إليها. فالحزب، إذا، كما رأى دنغ، كانت وظيفته ترسيخ العقيدة القائمة لا تقويضها، والتنمية الاقتصادية المبنية على الاستقرار جزءٌ لا يتجزأ من هذا الترسيخ.

كنت قد قرأت كتاب خان هذا قبل نحو ستة أعوام، وبقي هذا المقطع، لسبب ما، عالقًا في ذهني، ربما لتناقضه المباشر مع العُرف السياسي المألوف في عالمنا العربي، الذي سرت فيه العادة، ولا سيما في جمهورياته السلطوية، إلى السعي الفوري للحاكم الجديد لطمس وتشويه إرث سلفه، وإعادة كتابة التاريخ، في أغلب الأحيان، بسرعة وتطرّف، من دون اكتراث حقيقي بالذاكرة السياسية الجمعيّة للأمة، ولا بالعواقب المترتبة على تشويهها الاعتباطي من تشظٍ واستقطاب وفقدان للحقيقة، بينما يبدو تحفّظ دنغ السياسي مناقضًا لتلك القاعدة "وهي شبه سائدة أيضًا في أنظمة دول العالم الثالث السلطوية"، بأدراكه أن شرعية نظام الحكم، "واستقراره وتحديثه"، لا تعتمد على الخيارات السياسية فحسب، بل على نوع العلاقة القائمة بين الجماعة السياسية وماضيها. وربما كان هذا الوعي الاستراتيجي بأهمية الاستمرارية التاريخية أحد العوامل التي مكّنت دنغ من وضع الأسس لصعود الصين السريع كقوة عظمى، لا قرين لها اليوم إلا الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اقترن تذكري للمقطع، مع خبر تم تداوله على نطاق واسع في الأسبوع المنصرم، عن إضافة الرئيس الأميركي الحالي "دونالد ترامب" لوحات تعريفية جديدة تحت صور رؤساء الولايات المتحدة، الذين حكموها قبله، فيما بات يُعرف بـ«ممشى الشهرة الرئاسي». وعلى الأرجح، فلقد أصبحنا جميعًا على دراية بصورة القلم الآلي، التي خصّصها ترامب لسلفه المباشر "جو بايدن" في هذا الممشى، غير أن الزائرين له، ومعظمهم من قادة العالم، بات بإمكانهم الآن أيضاً قراءة نص كاريكاتوري قلما نجد مثيلاً له، حتى في أشد ديكتاتوريات العالم تخلفاً، يفيد بأن بايدن «كان، وبفارق كبير، أسوأ رئيس في تاريخ الولاياتَ المتحدة»، وأنه «أشرف خلال فترة حكمه على سلسلة من الكوارث السياسية غير المسبوقة التي كادت أن تصل بها إلى حافة الهلاك».

أن تصرّفًا كهذا متوقّع بالطبع من شخصية متقلبة مثل الرئيس الأميركي ترامب، غير أنه من غير المتوقّع أن تنزلق ديمقراطية مؤسساتية راسخة كالولايات المتحدة، بهذه السرعة إلى هذا النوع من الابتذال السياسي، وأن تصبح حبيسة أهواء زعيم "شعبوي" مثل ترامب، غير قادر على ضبط أفعاله السلوكية، ناهيك عن ممارسة أدنى درجات التحفّظ السياسي التي دأب عليها دنغ في الصين مثلا. فالسياسة في الأنظمة الديمقراطية، على الأقل نظريًا، لا يُفترض أن تُدار على نحو غير عقلاني إلى هذا الحد، ولا بطريقة تقوّض ذاتها استراتيجيًا.

وبالرغم من اختلاف السياق التاريخي بين دنغ وترامب، فإن حجم التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها الأخير، لا تختلف في صعوبتها عن تلك التي واجهها الزعيم الصيني من قبله. فكما كان الحال مع الصين في عهد دنغ، تواجه الولايات المتحدة اليوم معضلات سياسية واقتصادية معقدة، بدءًا من عجز مزمن في الميزانية (مع إنفاق يقارب تريليون دولار سنويًا على فوائد الديون الوطنية وحدها)، إلى تفاوت طبقي متفاقم (في ظل بلوغ ديون بطاقات الائتمان لدى المستهلكين الأميركيين رقمًا قياسيًا يقارب 1.23 تريليون دولار)، ومرورًا بالحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد للحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وصولًا إلى ضرورة تحديث المؤسسة العسكرية التقليدية على نحو يضمن لها جهوزية تامة لأساليب الحروب الحديثة، التي تكشّفت خلال النزاعات الأخيرة.

وبالرغم من جسامة هذه التحديات وتطلبها لاستراتيجية واضحة، نجد الإدارة الحالية بصدد التراجع عن عدد من السياسات، التي وُضعت في عهدً بايدن، لتعزيز الموقع الاستراتيجي الأميركي إزاء الصين، أو تفكيكها، واستبدالها بحزمة من الإجراءات المتفرقة التي تبدو، عند النظر إليها مجتمعة، غير منسجمة، ومتناقضة، وتفتقر إلى اتجاه استراتيجي واضح. صحيح أن الغموض الاستراتيجي قد يكون أداةً مفيدة عند توجيهه إلى الخصوم، لكنه يتحوّل إلى سلاح تدمير ذاتي ممنهج وبطيء، عندما يُتّخذ مقاربةً استراتيجية لتوجيه السياسة الداخلية للبلاد، لما يترتب عليه من فوضى إدارية وشلل مؤسساتي مزمن.

لا أدّعي الخبرة العميقة في السياسة الداخلية الأميركية، غير أن عدم الإحاطة بالتفاصيل الدقيقة أحيانًا، يساعد على رؤية ما قد يكون بديهيًا لمن ينخرطون باستمرار في تفاصيل التفاصيل.

فمنذ تولي ترامب السلطة مجددًا، تبدو الولايات المتحدة كـ «ديمقراطية غير عقلانية». ومن المرجح أن يكون مصدر هذه اللاعقلانية، مرتبطا بشكل كبير بإخفاق المشرّع الأميركي، في مراقبة الاقتصاد وضبطه على نحو يحمي مؤسساته السياسية ومجتمعه المدني من تبعات سلوكيات قوى الرأسمالية "المعولمة"، التي دأبت، ومن دون أي قيود تذكر، خلال العقود الثلاثة الماضية على تفكيك القاعدة الصناعية للولايات المتحدة، ونقلها لدول شرق أسيا، في خضم سعيها المستمر لجني الأرباح.

إن خطوات من قبيل لوحات ترامب الرئاسية، ومحاولته إعادة كتابة التاريخ بطريقة كاريكاتورية، وإصراره على لاشرعية الانتخابات الرئاسية لعام 2020، لا تؤدي إلا إلى مزيد من تآكل الثقة العامة بالنظام الديمقراطي الأميركي، وإضعاف أعرافه، وطمس حدود ما يُعد سلوكًا سياسيًا مقبولًا. كما أنها تُعمّق الاستقطاب الأيديولوجي، وتخاطر بإحداث النوع ذاته من عدم الاستقرار السياسي، الذي كان دنغ حريصًا على تفاديه بكل الوسائل.

وعلى المستوى الشخصي، فإن هذا الانعدام في التحفّظ السياسي يضرّ بترامب نفسه من حيث لا يدري، فهو يوحي بأن الرجل، الذي يصوّر نفسه بوصفه شخصية سياسية خارقة، قد خسر انتخابات عام 2020 أمام سياسي يصفه مرارًا بـ«الضعيف» و«الفاسد». وإذا كان ترامب بالفعل المفكّر الاستراتيجي العظيم الذي يدّعيه، لكان الأجدر به أن يتوقّع تزوير انتخابات 2020، وأن يحرص على ضمان شفافيتها استباقيًا، بدلًا من محاولة تبرير خسارته بأثر رجعي.

ختامًا، إن سياسات ترامب هذه وسلوكياته، إذا ما استمرت وتحوّلت إلى عُرف سياسي راسخ في الولايات المتحدةً، لن تؤدي فقط إلى مزيد من تآكل مكانتها العالمية، التي بدأت أعراضها بالظهور تدريجيًا، بل أيضًا إلى الفوضى وانعدام الاستقرار، من خلال تسريع تآكل ثقة المجتمع الأميركي بنظامه السياسي، وإضعاف مؤسسة الرئاسة عبر تحويلها إلى مسرح هزلي، بدلًا من كونها ركنًا أساسيًا مَن أركان النظام السياسي الأميركي، والفاعل الأبرز على المستوى الدولي.

الرغبةُ حين تستيقظُ من الحِبر
حكايةُ نصٍّ يكتبُ ذاته

لطفيّة الدليمي

قلّما اخترتُ في حياتي، على ما أتذكّرُ، عنوان رواية أو كتاب غير روائي ليكون عنواناً رئيسيّاً لمراجعة أكتبها عنه، أو لقراءة تحليليّة للفكرة التي يدورُ في مدارها. شئتُ في قراءتي هذه لرواية (الرغبة حين تستيقظُ من الحِبر: حكايةُ ن القاعدة. مؤلّف الرِواية هو الكاتب الأردني (رائد أحمد سمّور) المعروف بإنشغالاته الواسعة في موضوعات العالم الرقميّ والوقود الذي يحرّكه: الخوارزميّات Algorithms.

لن يكون عسيراً علينا بعد هذه النبذة التعريفيّة الموجزة بالكاتب أن نحدس بأنّه لو شاء وكتب رواية فستكون رواية تكون فيها الخوارزميّات عنصراً فاعلاً. هل سنُسمّيها رواية خوارزميّة؟ لا. هذا خطأ كبير. هي رواية تكون فيها الخوارزميّات عنصراً روائيّاً يوظّفه الكاتب في نسيج حواريّ يتكوّن من عناصر عدة. أعترف أنّ النّجنيس الروائيّ لعمل سمّور ليس بالامر اليسير؛ لكنّي انتهيتُ إلى أن أقرنها بالتوصيف للتالي: الرواية المُدعّمة بالخوارزميّات -Algorithms – Assisted Novel. لنكُنْ منتبهين من البدء أنّ استعانة الكاتب بالخوارزميّات ليس ناجماً عن كسل أو رغبة في الخبرات الجاهزة التي يتحصّلها المرء من غير جهد إبداعيّ شخصيّ. انّما الإستعانة بالخوارزميّات في هذه الرواية -وأشباهها المستقبليّة- هي لتوظيف الخبرة المكتنزة في الخوارزميات والناشئة عن حجوم البيانات الكبيرة فيها. انه توظيف ذكيّ ومقبول طالما بقي في دائرة توسيع الرؤية والخبرة والمعلومات.

هذه الرواية مختلفة نوعيّاً عن الروايات السائدة، ومن هنا انتباهتي لها في سياق بحثي الدائم عن مستجدات الفن الروائي عربيا وعالميا. أظنُّ أنّ الميزة الجوهرية فيها هي كوْن الحوار هو العنصر البنائي السائد بديلاً عن الحكاية الكلاسيكيّة. نحنُ إزاء تجربة إستنطاقيّة تحاكمُ الأفكار وتسائلُها منطلقة من وجهات نظر عديدة. هنا تكمنُ خبرة الكاتب في أيّ العناصر يختارُها لهذه اللعبة الحواريّة الروائيّة. هذه موضوعة مفارقة في الفن الروائي؛ إذ لا أظنُّنا نختلفُ في أنّ الرواية، منذ بداياتها الأولى وحتى عصرنا الحاضر، غلّبت العنصر الحكائي على الحوار. الحوار في الرواية يظهر في العادة كمهمّة تواصليّة للإيفاء بمتطلّبات العيش؛ لكن قلّما كان الحوار مهمّة إستقصائيّة حول فكرة محدّدة. ربّما تظهر بعض هذه الحوارات في الروايات الموصوفة بروايات الأفكار أو الرواية الفلسفيّة؛ لكنّ الرواية لن تكون جسماً حوارياً كاملاً كما في رواية رائد سمّور. الشخصيات الروائية في الرواية المعزّزة بالخوارزميّات تظهر بأقل التوصيفات اللازمة لأنّ الأفكار هي الحاكمة وليست المواصفات الجسديّة أو الذهنية أو النفسيّة. بالطبع لن نتناسى حضور الخوارزميات بكل ثقلها الإعتباري في الرواية باعتبارها ضابط الإيقاع أو المايسترو الروائي الذي يقودُ الحوارات ويفتح نوافذ على إمكانات أو توقعات غير متصوّرة من جانب العناصر الروائية المشتركة معه. شخصياً أحببتُ هذا النمط الروائي لأسباب عديدة ليس منها إنبهاري بالمبتدعات التقنية المعاصرة ومنها الخوارزميّات مثلاً. نحنُ نشهدُ منذ عصر ما بعد الفلسفة الإغريقيّة قطيعةً مع الأساليب الحوارية ما خلا المسرح. لعلّ هذا النمط الروائيّ سيعيدُ الألق إلى القيمة المكتنزة في الأساليب الحواريّة. إلى جانب هذا أظنُّ أنّ تجريد العناصر الروائيّة من المشخّصات القوميّة أو العرقيّة أو الشخصيّة المحلّية ربّما سيساهمُ في إعلاء شأن قيمة التفاهم الإنساني على نطاق عولمي، وسنتعلّمُ منه أنّ المعضلات الوجوديّة شأنُ عام وليست وقفاً على مناطق دون أخرى، أو أفراد دون سواهم.

×××

من العلامات المميّزة لهذه الرواية هو تقديمُ كاتبها نصّاً مُوجّهاً للقارئ، كتبه قبل المتن الروائي، ليكون إسترشاداً دليليّاً يفكّك شفرات الرواية ونسيجها السرديّ. ليس ثمّة ألاعيب أو إيهامٌ أو تعتيم أو تشفير يستعصي تفكيكُه من جانب القارئ. الأفكار هي القيمة الأولى في الرواية.

يوظّف الكاتبُ نصّيْن تراثيّيْن في الرواية. دعونا نقرأ ما كتبه الكاتب بشأن هذين النصّيْن في إضاءته التقديميّة:

« (الروض العاطر في نزهة الخاطر): كتاب اللذة الممنوعة التي دوّنَتْ نفسها. ألّفه الشيخ النفزاوي في القرن الخامس عشر، وهو نصٌ لا يشبه غيره في التراث العربي. ليس كتاباً جنسياً كما شاع، ولا مجرّد دليل للوصال، بل هو وثيقة لغويّة تشرحُ كيف كان الجسد يرُى، وكيف كانت الرغبة تُفهَمُ، وكيف كانت اللذّةُ تقارَبُ ضمن نظام إجتماعي وأخلاقي وسياسي محدّد..... في الرواية، يظهر (الشيخ)كصوت قادم من هذا الكتاب، لا ليعيد إنتاجه بل ليواجه ظلاله: لغة كانت تخفي قدراً من التوتر بين ما يُقال وما لا يُقال، بين ما يسُمَحُ به وما يُمنَعُ..... القارئ ليس بحاجة لقراءة الكتاب الأصلي، يكفي أن يعرف أنّ (الروض العاطر) هو صوت الماضي كما كُتِبَ، والرواية هي صوتُ الحاضر كما يرُادُ له أن يَتكلّم.....»

ثمّ يمضي الكاتب في بيان طبيعة الكتاب التراثي الثاني، فيكتب:

«(بلاغات النساء)- الكتاب الذي أعاد للغة نصفها الغائب. هذا النصّ أقدم وأعمق ممّا يظنُّه كثيرون. هو مجموعة من الخطب والكلمات والرسائل التي نُسِبَتْ إلى نساء من عصور مختلفة: أديبات، حَكيمات، أميرات، أمّهات، زوجات، ومقاتلات. منه نسمع أصواتاً نادرة لنساء تحدّثْنَ في زمن كان فيه الكلام امتيازاً مقتصراً على الرجال. وفيه تتجلّى طاقة لغوية مدهشة: حدّة، بلاغة، وضوح، قدرة على تسمية الأشياء،

وأحياناً جرأةٌ تتجاوزُ حدود عصرها وحدود عصرنا....».

بعد هذا التوظيف التراثي يحرصُ الكاتب على تسويغ إستعانته بذينك النصّيْن التراثيّيْن؛ فيكتب:

«.... لأن الرواية نفسها ليست إعادة كتابة للتراث، ولا محاولة لإحياء نصوص قديمة، ولا بحثاً في الأدب الجنسي أو الخطابة النسائية. بل لأنّ العمل يطرح سؤالاً أبعد: كيف صيغت لغتنا؟ ومن يملك الحق في أن يشرح الجسد؟ وفي أن يفسّر الرغبة؟ وفي أن يتكلم بإسم من؟ (الروض العاطر) يمثّل اللغة حين كتبها الرجالُ وحدهم، و(بلاغات النساء) يمثّلُ اللغة حين حاولت النساء الدخول إلى مساحتها. أما الرواية فتمثّلُ اللغة حين تحاولُ الأصوات كلُّها أن تجلس إلى طاولة (الحوار) نفسها لأوّل مرّة....»

ثمّ يعلّقُ الكاتب بأنّ ما يحتاجهُ القارئ ليكمل قراءة الرواية « لا شيء سوى الوعي بأنّ التراث ليس نصّاً ثابتاً بل فضاءٌ من الأصوات المتصارعة.». لو استبدلنا مفردة (التراث) بمفردة (التاريخ) ستتضح الحكاية كلها. الرواية إعادةُ استنطاق لتاريخ ما، وإعادة تفكيكه على ضوء خبرأت الحاضر، بمعونة سخيّة من القدرة الخوارزميّة التي ستلعب دور المايسترو الروائيّ بدلاً من الكاتب نفسه.

أراني أسهبتُ بعض الشيء في مقدّمة الكاتب. هذه المقدّمة هي روح الرواية، وتستحقُّ قراءتها بكلّ الدقّة المطلوبة والتفكّر الصبور.

×××

الآن صار ممكناً القفزُ إلى المتن الروائي. نحنُ هنا أمام مائدة حوارية على النسق الأفلاطوني: آراء متشابكة متصارعة أحياناً ومتساوقة أحياناً أخرى. كما قلتُ في موضع سابق فإنّ هذه الرواية لا تتأسّسُ على شخصيات سردية تقليدية بل على شخصيّات صوتيّة (لأنّ التمثل الجسداني غائبٌ)، تمثّلُ علاقات متباينة باللغة، والسُّلطة، والرغبة، والوعي. كل (شخصية) منها لها موقعها في المباراة الصراعيّة على المائدة الحواريّة. أكرّرُ: ليس لأيّ من هذه الشخصيّات سيرة فردية مكتملة.

سيكونُ من المفيد إلقاءُ بعض الضوء على هذه الشخصيّات الروائيّة والحواريّة معاً:

- الشيخ: يمثّل الشيخ خطاب التراث كما ثُبّتَ في الكتب، لا كما عُيش في الواقع. هو صوتُ السردية التراثيّة القادمة من (الروض العاطر) حين تحوّل الجسد إلى موضوع شرح وتنظيم. لا يدين النص الشيخ أخلاقيّاً بل يكشفُه كنظام لغوي يرى الرغبة معرفة تضبَطُ، لا تجربةً تُعاش.

- المرأة: المرأة في الرواية ليست شخصية تاريخية ولا إسقاطاً مباشراً لمدوّنة (بلاغات النساء) التراثيّة، بل تمثيلٌ للصوت الذي حُرِمَ من الإكتمال اللغوي. هي الرغبة حين تتكلمُ مَن داخلها، لا حين تُؤوَّل من الخارج. حضورُها يفضحُ نقصان اللغة حين تُصاغ من منظور أحادي الرؤية.

- القارئ المجهول: يُستدعى القارئ إلى داخل النصّ بوصفه شريكاً في إنتاج المعنى. القراءة هنا فعلٌ أخلاقيٌّ لا استهلاك بريء أو ساذج للنص. القارئ يمثّلُ الوعي المعاصر وهو يواجه تاريخ اللغة وأسئلتها المؤجّلة.

- النسّاخ: النُسّاخ هم حرّاس الذاكرة المُصَنّفة والمثبّتة تاريخيّاً. لا ينقلون النصوص كما هي بل كما سُمِحَ لها أن تُنقَلَ. يجسّدون آلية الحذف والتثبيتَ التي شكّلت التراث المكتوب، وحدّدَتْ ما يُحفَظُ وما يُقصى.

- الخادم الخوارزمي: يمثّلُ الإمتداد التقني لوظيفة الناسخ والرقيب. لا يُنتجُ المعنى لكنّه يعيدُ ترتيبه وفْق منطق الكفاءة والمُلاءمة. حضورُهُ يكشف أنّ الرّقابة الحديثة أكثر برودة واسترخاء عاطفيّاً من النُسّاخ والرقباء التقليديين؛ لكنّها أشدُّ فاعلية وسطوة في تشكيل الفضاء الثقافي العام.

- الحرية: الحرية هنا ليست شعاراً بل قوة تفكيك. هي إمكانية زعزعة اللغة المستقرّة، وفتحُها على ما أُقصيَ منها. الحرية هنا شرط الكتابة، لا نتيجتها.

- الضمير: الضمير هو القلق المُلازم للنصّ. صوتٌ يسائل كلّ قول: لماذا قيل هذا؟ ولماذا صمَتْنا عن غيره؟ إنّه الوعيُ الذي يمنع اللغة من التحوّل إلى أداة تبريريّة متاحة الإستخدام متى ما شاء المتحاورون.

- اللغة: اللغة هي الشخصيّة الأعظمُ عمقاً والأكثر حضوراً. ليست أداةً تنقلُ المعنى بل ميدان صراع بين أصوات متنافسة. تظهر بوصفها كائناً ذا ذاكرة، مثقلة بالحذف والتأويل وإمكانات السلطة. الرواية كلّها محاولة لإستعادة اللغة من تاريخ استعمالها القسري، وإعادتها إلى الإنسان بوصفها فضاءً مشتركا لا مِلكية نخبويّة مغلقة.

×××

مع هذه الإشارات الموجزة التي قدّمتُها أعلاه، أرى أنّ رواية (الرغبة حين تستيقظُ من الحبر) أبعدُ من أن تكون نوعاً روائيّاً تجريبيّاً عابراً بل تؤسّسُ لأفق سردي جديد، مُرشّح لأن يغدو أحد الأنواع الروائية الرئيسية في العصر القادم، حيث تلتقي اللغة، والوعي، والتقنية في نصٍّ يعيد تعريف معنى ووظيفة الرواية في حياتنا.

وجهة نظر

لماذا نكتب ونستعرض؟

عبد الكريم البليخ

سؤالٌ يبدو بسيطاً في ظاهره، عابراً كغيره من الأسئلة اليومية، لكنه ما إن يُطرح بصدق حتى ينفتح على طبقات عميقة من الحيرة والتأمل. لماذا نكتب؟ أهو اندفاع داخلي لا يُقاوَم، حاجة نفسية تشبه التنفس، ومحاولة لفهم الذات والعالم من حولنا؟ أم أننا نكتب بدافع الظهور، بحثاً عن الاعتراف، ورغبة في أن نُرى ونُصفّق لأنفسنا عبر عيون الآخرين، فنلوذ أحياناً بغموض مصطنع، يوهمنا ويوهم غيرنا بأننا بلغنا مرتبةً البراعة والفرادة؟

الكتابة، في جوهرها الأصيل، ليست استعراضاً للقوة اللغوية، ولا ميداناً للمبارزة الفكرية، ولا حلبة لإثبات التفوق أو ممارسة الوصاية على القارئ. إنها فعلٌ إنساني قبل أن تكون صنعة، وحالة وعي قبل أن تكون مهارة. هي جسرٌ دقيق، هشّ أحياناً، بين وعي الكاتب ووجدان المتلقي. وحين نكتب، فإننا أو هكذا ينبغي نبحث عن قارئ حقيقي، قارئ لا يطلب بهرجة لفظية، بل كلمة صادقة، تستقر في عقله، وتلامس قلبه، وتوقظ ضميره. نبحث عن قارئ يريد أن يُفهم، لا أن يُرهَق، وأن يشعر بأن ما يقرأه كتب له، لا عليه.

غير أن واقع الكتابة اليوم يكشف عن وجه آخر لا يمكن تجاهله؛ كتابة تغري بالغموض، وتتعمّد التعقيد، وتراكم الجمل فوق الجمل، لا لتفتح أفقاً، بل لتغلقه. كتابة تتعامل مع القارئ بوصفه خصماً ينبغي إخضاعه، أو تلميذاً يجب إبهاره، لا شريكاً في التجربة. في هذا النوع من النصوص، تتحوّل اللغة من أداة كشف إلى أداة حَجب، ومن نافذة تطل على المعنى إلى جدار سميك يعزل القارئ عنه. ويغدو النص ساحة استعراض فارغ، غايته الوحيدة أن يُقال: "هذا كاتب متمرّس"، حتى لو خرج القارئ مثقلاً بالتيه، خالي الوفاض، فاقداً الرغبة في المتابعة.

الكتابة الحقيقية، في رأيي، لا تخجل من الوضوح. بل إن الوضوح، حين يكون عميقاً وغير سطحي، هو أرقى مراتب البلاغة. النص الذي يُقرأ بسلاسة، ويفهمه المتعلم والبسيط على السواء، ليس نصاً ساذجاً ولا فقيراً، بل نصٌ واثق من نفسه، مطمئن إلى فكرته، غير محتاج إلى أقنعة لغوية ولا إلى زخرفة زائدة. الكاتب الواثق لا يختبئ خلف الكلمات، بل يقف عارياً أمام قارئه، متكئاً على صدق الفكرة وقوة المعنى.

إن القارئ ذكي بطبيعته، حتى وإن لم يكن مثقفاً بالمعنى الأكاديمي. وهو يشعر، متى كان النص صادقاً، ومتى كان متكلفاً. يستمر في القراءة حين يحس أن الكلمات تقوده إلى صور أوضح، وأسئلة أصدق، ومناطق تمس أوجاعه وتجربته الإنسانية. فالنص الذي لا يلامس شيئاً من قلق الإنسان، أو خوفه، أو أمله، أو خيبته، يظل نصاً باردا مهما بلغ من الفصاحة.

نكتب لكي نفهم ونُفهم، لا لكي نمارس "الأستذة" الزائفة، ولا لكي نثبت أننا نعرف أكثر من غيرنا. نكتب لأن في داخلنا شيئاً يريد أن يُقال، وربما يختنق إن لم يُقال. نكتب لأن الكتابة، في أصلها، شكل من أشكال المسؤولية الأخلاقية تجاه الذات وتجاه الآخر. وكلما ابتعدت الكتابة عن هذا الوعي، تحوّلت إلى تمرين لغوي أجوف، لا يترك أثراً إلا في غرور صاحبه.

واللغة العربية، على وجه الخصوص، بريئة من تهمة التعقيد التي يلصقها بها البعض. فهي من أغنى لغات العالم، وأوسعها قدرة على التعبير، وأكثرها مرونة في حمل المعنى، من البسيط اليومي إلى الفلسفي العميق. لكنها لا تمنح جمالها لمن يسيء استخدامها أو يتعامل معها بوصفها أداة استعراض. إنما تكافئ من يقترب منها بصدق، ويستخرج من معجمها ما يخدم الفكرة، لا ما يثقلها.

وحين ندعو إلى الوضوح، فإننا لا ندعو إلى التبسيط المخل، ولا إلى الابتذال، بل إلى وضوح نابع من عمق الرؤية. فالغموض الحقيقي ليس في تعقيد اللغة، بل في ارتباك الفكرة. وكل فكرة واضحة في ذهن صاحبها قادرة، مهما كانت عميقة، على أن تجد طريقها إلى القارئ.

لذلك، نحن مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في علاقتنا بالكتابة. أن نسأل أنفسنا بصدق: لماذا نكتب؟ ولمن نكتب؟ وماذا نريد أن نترك خلفنا؟ لنجعل الكتابة مساحة لقاء، لا ساحة استعراض، وجسراً للحوار، لا متراساً للتعالي. ولنتذكر أن الاستعراض الكاذب، مهما حقق من ضجيج مؤقت، يرفضه القارئ، كما يرفضه في أعماقه. الكاتب نفسه، حين يصغي بصدق إلى صوته الداخلي، ويواجه ذاته بلا أقنعة.

(وصفات طعام بسيطة) قصص تكشف دوافع صراع الأجيال

علاء المفرجي

(وصفات طعام بسيطة) الكتاب الصادر عن دار المدى لمادلين ثين بترجمة علي عبد الأمير صالح ليست مجرد كتاب عن "وصفات الطعام" كما قد يوحي الاسم؛ بل هي مجموعة قصص قصيرة عميقة تتناول الحياة، والعلاقات الأسرية، وأسئلة الهوية والإحساس بالانتماء في عالم معاصر متعدد الثقافات. من خلال تجارب شخصياتها المتداخلة، تقدم ثين تصويرًا ملموسًا للقلوب المتعبة، وللسعي المستمر نحو الأمل والمعنى في حياة تبدو بسيطة لكنها تحمل تعقيدات كبيرة في داخلها.

وصفات طعام بسيطة هو مجموعة قصص قصيرة صدرت لأول مرة عام 2001، والمؤلفة إحدى الأصوات الأدبية البارزة في الرواية والقصص القصيرة المعاصرة الان. تعد هذه المجموعة بمثابة أول أعمالها المنشورة وقد لاقت استحسانًا نقديًا كبيرًا.

والكتاب هو ليست رواية تقليدية بقصة واحدة متسلسلة؛ بل مجموعة من ثمانية قصص قصيرة متكاملة الموضوعات، تتقاطع كلها حول محور العلاقات الأسرية، الجذور الثقافية، الهجرة، والهوية الشخصية.

تصور القصص شخصيات متنوعة — معظمها من خلفيات أسرية مهاجرة خصوصًا من آسيا — تسعى للفهم والمصالحة مع ماضيها وحاضرها في بيئة جديدة (غالبًا في كندا)، وما يصاحب ذلك من صدمات نفسية، تشرذم العلاقات، وشوق للانتماء.

القصة التي تحمل اسم المجموعة (Simple Recipes) تبرز في ظاهرها مشهد أب يطبخ الأرز بطريقة دقيقة، لكن جوهرها يكمن في العلاقة المعقدة بين الأب وأطفاله، والحب المختلط بالألم. هنا يصبح الأرز — وبساطة وصفة تحضيره — رمزًا لجهود الأب للوصال، للاستمرار، وللاحتفاظ بالتراث وسط حياة جديدة غير مستقرة.

في قصص أخرى مثل أربعة أيام في ولاية أريغون، تستكشف ثين أثر الخيانة والصراع الداخلي لدى شخصية أم تأخذ أطفالها في رحلة غير واضحة الهدف، في محاولة للهروب من واقع مزعج، بينما تتخبط العائلة في محاولة إعادة التوازن إلى حياتهم.

تتكرر في القصص صور للأسر التي تركت موطنها الأصلي مثل ماليزيا أو إندونيسيا، لتستقر في كندا، وتبرز صراع الأجيال بين أولئك الذين يحاولون الحفاظ على جذورهم الأصلية وأولئك الذين يجدون صعوبة في الانتماء أو فقدان اللغة والثقافة الأصلية.

تتميز ثين في هذا العمل بأسلوب رقيق، شفّاف، وحميمي، يتيح للقارئ أن يرى عالمًا مليئًا بالآمال المكبوتة والخيبات الصامتة. اللغة في Simple Recipes ليست معقدة بل واضحة جدًا وغنية في الوقت نفسه بالمعاني الرمزية — ما جعل القصص تبدو كأنها لوحات أدبية دقيقة عن الحياة الأسرية وتفاصيلها المتناهية في الصغر.

وُلدت مادلين ثين في فانكوفر. نُشرت قصصها القصيرة ومقالاتها في مجلات أدبية ومختارات، بما في ذلك أفضل القصص الكندية، ومختارات جائزة الرحلة، وجزر الغرب: قصص من الساحل، وكتابة التحولات: اتجاهات جديدة في الرواية الكندية. كما كتبت وسجلت لإذاعة سي بي سي. فازت روايتها الأولى، وصفات بسيطة، بجائزة إيثيل ويلسون للرواية وجائزة مدينة فانكوفر للكتاب، ووصلت إلى القائمة النهائية لجائزة كتاب الكومنولث لأفضل كتاب أول (كندا ومنطقة البحر الكاريبي)، واختيرت ككتاب بارز من قبل جائزة كيرياما لكتاب حافة المحيط الهادئ. فازت مخطوطة هذه المجموعة بجائزة الكاتب الناشئ من ورشة الكتاب الكنديين الآسيويين لعام 1998. في عام 2001، فازت ثين بجائزة CAA Air Canada)) لأكثر كاتب كندي واعد تحت سن الثلاثين. تعيش مادلين ثين في فانكوفر، حيث تعمل على روايتها الأولى.

بمناسبة ذكرى رحيلها.. المكتبة البريطانية الوطنية تحيي إرث أغاثا كريستي

متابعة: المدى

يصادف يوم الثاني عشر من كانون الثاني ذكرى رحيل الكاتبة البريطانية أغاثا كريستي (1890–1976)، رائدة أدب الجريمة البوليسية، التي تعدّ من بين أكثر المؤلفين مبيعاً في التاريخ، بعد أن تجاوزت مبيعات كتبها المليارَي نسخة عالمياً باللغات الأصلية والمترجمة. يحتفظ إرثها الأدبي وأعمالها المسرحية والروائية بتأثير دائم على القراء والمسرح والسينما.

وبالمناسبة، أعلنت المكتبة البريطانية الوطنية عن افتتاح معرض كبير في 30 تشرين الثاني 2026، بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاتها، وسيستمر حتى 20 يونيو/حزيران 2027، ليكون أبرز احتفال ثقافي بإرث كريستي في العقدين الأخيرين.

يقدّم المعرض رؤية شاملة لحياة كريستي، ورحلاتها، واهتماماتها المتنوعة، مثل علم الآثار والصيدلة، وكيف أثرت هذه الاهتمامات في أعمالها وأسلوبها في بناء الشخصيات.

وسيستعرض الشخصيات الأيقونية مثل المحقق البلجيكي هيركيول بوارو والآنسة ماربل، ويشرح خلفياتها الأدبية وشبكة العلاقات بين قصصها وأحداثها الحقيقية.

ومن أبرز معروضات المعرض؛ دفاتر ملاحظاتها، ورسائلها الشخصية، ومسوداتها الأولى، مع إمكانية الاستماع إلى تسجيلات صوتية لها عبر جهاز الإملاء (ديكتافون)، وهي مواد سيتم عرضها لأول مرة للجمهور. كما يشمل المعرض آلة كاتبة من طراز "ريمينغتون" عام 1937 استخدمتها أثناء تأليف أعمال بارزة، ملاحظات الدراسة لامتحان الصيدلة عام 1917، وصوراً لعائلتها ورحلاتها في مصر وهاواي وجنوب إفريقيا، ورسائل خاصة إلى أفراد عائلتها وزوجها الثاني، حول رحلتها على متن قطار الشرق السريع.

ويكتسب المعرض أهمية إضافية هذا العام، إذ يصادف مرور مئة عام على صدور رواية "جريمة روجر أكرويد"، ثالث رواياتها عن شخصية المفتش هركول بوارو، وخمسين عاماً على نشر "جريمة نائمة"، آخر قضية للآنسة ماربل، ليتيح للزوار فرصة فهم التطور الزمني لأعمال كريستي وأثرها في تطور أدب الجريمة.

ولا يقتصر تأثير المعرض على المبنى الرئيسي؛ إذ سيرافقه برنامج من العروض وورش العمل ضمن شبكة المعرفة الحية في مكتبات المملكة المتحدة، مما يعزز التواصل المباشر مع إرث كريستي وتأثيرها المستمر في الأدب العالمي والمسرح والسينما.

المعرض هو ثمرة تعاون بين المكتبة البريطانية وAgatha Christie Limited وThe Christie Archive Trust، ويجمع بين المواد النادرة، والأعمال التي لم تُعرض من قبل، ليقدّم قراءة متجددة ومتكاملة لحياة كريستي ومسيرتها الأدبية، ويعيد التأكيد على مكانتها بوصفها رمزاً عالمياً في الأدب البوليسي.

ويذكر ان الروائية كريستي جاءت للعراق بعد تأسيس المملكة العراقية عام 1921 برفقة زوجها المنقب الاثاري ماكس مالون في عام 1930، وشاركت معه بعمليات التنقيب خلال العثور على الثيران المجنحة بمدينة النمرود، وغيرها من المدن الاثرية العراقية الأخرى، ولم تمكث في بغداد اكثر من شهر او شهرين بمكان مؤجر، وهو فندق تايكر بلاس (قصر دجلة) في شارع الرشيد.

Editor-in-Chief
Fakhri Karim
General Political daily
14 January 2026
www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net
"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

الطقس

بغداد / C° 7 - C° 14	الموصل / C° 2 -C° 8
البصرة / C° 8 - C° 18	الرمادي / C° 6 -C° 14
أربيل / C° 2 - C° 7	النجف / C° 8 -C° 15

اقـــرأ

هيلينا

صدر حديثا عن دار المدى رواية " هيلينا " للكاتب البرازيلي ماشادو دي أسيس، ترجمة سعيد بنعبد الواحد .. وفي هذه الرواية يعيد ماشادو رسم خريطة الاسرة البرازيلية في القرن التاسع عشر على ضوء السر والميراث والاعتراف المؤجل .. الرواية ليست حكاية عن عائلة في البرازيل فقط، بل تمرين عميق على إختيار التقاليد، وتحليل طبقات المجتمع البرازيلي ما بعد الاستعمار بلغة دقيقة، وفن سردي يزاوج بين الرصانة والشفافية، يقدم ماشادو نصا محلا بالحنين، والسخرية التي لا تخلوا من محبة.

العمود الثامن

▪ علي حسين

حكاية سجاد

أقرأ في الاخبار خبر الافراج عن المتهمين باختطاف الشاب سجاد العراقي، وقد اخبرتنا المحكمة مشكورة ان قرارها صدر بسبب "عدم كفاية الادلة"، تخيل جنابك ان دولة بكل اجهزتها تقف عاجزة في قضية خطف مواطن عراقي ، تهمته الوحيدة انه تظاهر ضد الفساد وضد احزاب نهب المال العام ، وضد العصابات التي ترتدي ثوب الدولة .

واتذكر كيف ان هذه الدولة نفسها قبل اكثر من خمس سنوات وقفت عاجزة امام مجموعة من الخاطفين ، رفضت عشيرتهم ان يقترب منهم احد ، واتذكر ايضاً ، في ذلك الوقت خرج علينا قائد شرطة الناصرية بتصريح غريب قال فيه وهو يقف " شامخا " امام الكاميرات :" إن هناك مساع عشائرية تجري حاليًا من قبل شيخ عشيرة الخاطف " .. وضحكت حينها على مصيبتنا ، كيف لدولة بها أكثر من مليون رجل أمن تعجز عن مواجهة عشيرة، تعترف أن أحد أبنائها خطف شابًا أعزل! .

إلا ان الاعجب من ذلك في ذلك الوقت هو البيان الذي نشرته اللجنة الأمنية لمحافظة ذي قاربمناسبة الذكرى الثانية لاختطاف الناشط سجاد العراقي، حيث طلبت اللجنة منا أن نرفع أيدينا بالدعاء لكي يعود سجاد إلى أهله سالماً.

في كل مرة يجد المواطن نفسه على موعد مع أسوأ الخطابات التي تبرر الفشل ، وفي مجتمع يراد له أن يعيش البؤس والحرمان، وأحزاب تغذّي نفسها من أموال السحت الحرام، نجد المواطن وحيداً في الشارع ينتظر من يؤمّن له حياته وحاجياته وينشر الأمل والتسامح.. الاحزاب التي تتحدث عن الديمقراطية وتنكر احتكارها للسلطة ، تتأسى لان هذا الشعب الناكر للجميل ينسى انه عاش خلال الأعوام الماضية سعيداً مرفّهاً ينام على مصطلح "الفقاعات" ويصحو على عبارة الانبطاح، وبين هذا وذاك يمضي عمره مع الديمقراطية التوافقية وأشقائها الكرام في معارك منفعية، ليست بينها معركة واحدة من أجل إنقاذ هذا الوطن .

ربما يسخر مني البعض ويقول: يارجل عشرات عمليات الاغتيال والخطف تمت خلال السنوات الماضية، والنتيجة أن الدولة تضع الملفات في أحد الأدراج، مثلما وضعت من قبل ملفّات جسر الأئمة وتفجيرات بغداد الجديدة وجريمة سبايكر وملف قتل المتظاهرين، ولهذا علينا أن نعرف جيداً أن كل أعضاء اللجنة التي حققت في اختطاف سجاد العراقي، ذهبوا مطمئنين إلى النوم العميق، بعد أن أوهموا العراقيين بأن الحكومة اقتصّت من المجرمين. لا شيء تغيّر، إلا مأساة عائلة الشاب المغيب سجاد، التي ازدادت هولاً وضخامة وفجيعة.

وإذا كانت عائلة سجاد لا تزال تأمل أن تجد جواباً لسؤالها عن ابنها المغيب، فان المواطن العراقي يحق له أن يسأل، متى يطمئن على مستقبله في جمهورية العشائر .

ستحتضنه العاصمة من 10 الى 18 تشرين الاول 2026

الاعلان عن استمارة المشاركة في مهرجان بغداد الدولي للمسرح

□ عامر مؤيد

بالتزامن مع انطلاق فعاليات مهرجان الهيأة العربية للمسرح، اعلنت دائرة السينما والمسرح في العراق عن اطلاق استمارة المشاركة في مهرجان بغداد الدولي للمسرح بنسخته السابعة.

مهرجان بغداد الدولي للمسرح، سيحمل شعار "بغداد تُعيد إحياء عروس المسرح العربي".

وفي الاستمرار، بالجانب المسرحي، بما يعزز مكانة بغداد العريقة كمنارة ثقافية وإبداعية، أعلن نقيب الفنانين العراقيين مدير عام دائرة السينما والمسرح ورئيس مهرجان بغداد الدولي للمسرح د.جبار جودي عن فتح باب المشاركة الرسمي في دورته السابعة، والتي من المقرر أن تُقام خلال الفترة من 10 إلى 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2026. خلال فعاليات ايام المعرض، ستتجه أنظار العالم المسرحي نحو العاصمة العراقية، التي تستعد لاستضافة واحد من أبرز التظاهرات الفنية في المنطقة، حيث دعا رئيس المهرجان الفرق والمسرحيين والمخرجين من العراق والعالم العربي والدولي إلى تقديم طلبات مشاركتهم عبر الموقع الرسمي للمهرجان.

اللجنة المشكلة للاشراف على المهرجان، اعلنت في بيان رسمي انه "سيكون آخر موعد لاستقبال الطلبات هو منتصف شهر تموز/ يوليو 2026، مما يتيح فترة كافية لإعداد الملفات الفنية المتكاملة وقد كشفت اللجنة العليا للمهرجان أن معايير الاختيار لهذه الدورة ستستند إلى خريطة العروض المميزة والمتنوعة التي عرضت امام الجمهور للسنتين الماضيتين". كذلك، اكدت اللجنة الى ان "مهرجان بغداد للمسرح والقائمين عليه يعقدون امالاكبيرا على هذه الدورة التي نريدها أن تكون احتفاءً جديداً بالإنسان وبهذا الفن السامق. بغداد، مدينة الشعر والفنون، تفتح ذراعيها مرة أخرى لكل الأصوات الإبداعية لكتابة فصل جديد من فصول ازدهارها المسرحي".

ومهرجان بغداد الدولي للمسرح قد استعاد بريقه مؤخراً ليصبح حدثاً ثقافياً منتظراً على الخريطة الدولية، مساهماً في إعادة الحياة المسرحية في المشهد الثقافي العراقي وجذب الانتباه العالمي إلى طاقاته الإبداعية المتجددة.

في تاريخ 10 تشرين الاول 2025، أطلقت دائرة السينما والمسرح ونقابة الفنانين العراقيين الدورة السادسة لمهرجان بغداد الدولي للمسرح والمهداة إلى الممثل العراقي ميمون الخالدي، حيث قدم المهرجان 15 عرضا عربيا وأجنبيا، من بينها 4 عروض عراقية على مسرح المنصور ومسرح الرشيد والمسرح الوطني.

وتشكلت لجنة التحكيم، برئاسة المخرج والمؤلف العراقي جواد الأسدي، من عضوية الممثلة والأكاديمية العراقية عواطف نعيم، والممثل الإماراتي حبيب غلوم، والمخرج الأردني علي عليان، والممثل التونسي خالد بوزيد، والمخرج المصري ناصر عبد المنعم، والكاتبة التركية بيلجي أمين.

"هل أنت ميت؟".. تطبيق صيني للاطمئنان على من يعيشون بمفردهم

انتشر في الصين على نطاق واسع تطبيق جديد يحمل اسماً مقلقاً، وهو «هل أنت ميت»، ويعتمد على فكرة بسيطة لكنها مثيرة للجدل، وهي دعم الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والتأكد من عدم تعرضهم لأي خطر قد يودي بحياتهم. وبحسب شبكة «بي بي سي» البريطانية، تعتمد فكرة التطبيق ببساطة على قيام المستخدم بفتحه كل يومين والضغط على زر يؤكد أنه ما زال على قيد الحياة. وإذا لم يفعل ذلك، فسيتصل التطبيق برقم أو خدمة طوارئ يحددها المستخدم لإبلاغها باحتمالية تعر وأطلق التطبيق في مايو (أيار) من العام الماضي دون ضجة كبيرة، لكن الاهتمام به ازداد بشكل ملحوظ في الأسابيع الأخيرة، حيث قام العديد من الشباب الذين يعيشون بمفردهم في المدن الصينية بتحميله بأعداد هائلة.

وقد ساهم هذا في جعله التطبيق المدفوع الأكثر تحميلاً في البلاد. وبحسب ما ذكرته صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية الرسمية، نقلاً عن مؤسسات بحثية، قد يصل عدد الأسر المكونة من شخص واحد في الصين إلى 200 مليون أسرة بحلول عام 2030.

وهؤلاء هم تحديداً من يستهدفهم التطبيق الذي يصف نفسه بأنه «رفيق أمان... سواء كنت موظفاً يعمل بمفرده، أو طالباً يعيش بعيداً عن أهله، أو أي شخص يختار نمط حياة انفرادي». وكتب أحد مستخدمي التطبيق على موقع التواصل الاجتماعي «ويبو»: «يحتاج كل من يعيش بمفرده في أي مرحلة من مراحل حياته إلى تطبيق كهذا، وكذلك الانطوائيون، والمصابون بالاكتئاب، والعاطلون عن العمل، وغيرهم ممن يمرون بظروف صعبة». ورغم أن نجاح هذا التطبيق يعود جزئياً إلى اسمه الجذاب، فإن الشركة المطورة له، «مون سكيب تكنولوجيز»، صرّحت بأنها تأخذ الانتقادات الموجهة للاسم الحالي بعين الاعتبار وتدرس إمكانية تغييره.

ويشير البعض إلى أن الاسم الحالي هو تلاعب لفظي باسم تطبيق توصيل طعام ناجح يُدعى «هل أنت جائع؟». ففي اللغة الصينية، يُنطق «سيليما» (هل أنت ميت؟) كما يُنطق اسم تطبيق الطعام «إيليما» (هل أنت جائع؟).

وانطلق التطبيق في البداية مجانياً، ثم انتقل إلى فئة التطبيقات المدفوعة، وإن كان بسعر زهيد يبلغ 8 يوان (1.15 دولار أميركي) .

اختفاء شيرين عبد الوهاب يُثير أزمة في الوسط الإعلامي

أثارت الأخبار المتداولة حول الحالة الصحية والنفسية للفنانة شيرين عبد الوهاب، ونقلها إلى منزل إحدى الفنانات الشهيرات بواسطة سيارة إسعاف، جدلاً واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي والوسط الفني. وفي الوقت الذي تداول فيه الجمهور هذه الأنباء، لم يصدر أي بيان رسمي من شيرين أو أسرتها يؤكد أو ينفي ما تم تداوله، مما فتح الباب أمام شائعات مختلفة، منها عودتها إلى الفنان حسام حبيب، أو إعلان إفلاسها أو إصابتها بمرض خطير. وعلى خلفية هذه الأنباء، خرجت الإعلامية داليا أبو عمر لتنفي الأخبار المتداولة بشكل كامل، مؤكدة أن شيرين لا تزال في منزلها ولم يزرها أحد.

وكتبت أبو عمر عبر منصة "إكس": "للأسف شيرين في البيت، ولا راحت عند حد ولا حد راح لها، وطلعت كل الأخبار دي كدب.. لله الأمر من قبل ومن بعد".

ورغم نفي أبو عمر، أكد الإعلامي تامر أمين صحة الأخبار جزئيًا، مشيرًا إلى أن شيرين فعلاً تم نقلها بسيارة إسعاف إلى أحد الأماكن، دون الكشف عن الموقع، وقال خلال برنامجه "آخر النهار": "المعلومة المؤكدة أن شيرين فعلًا جاتلها عربية إسعاف ونقلتها إلى أحد الأماكن".

مارك روفالو يهاجم ترامب: يشكل تهديداً لحرية الإعلام والفن

تحدث الممثل والناشط مارك روفالو بقوة عن ما وصفه بـ"التضييق المتزايد" على حرية التعبير في صناعة الترفيه الأميركية، رابطا ذلك بهجمات الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب المستمرة على الإعلام ونجوم هوليوود. وفي حديث حصري لصحيفة Mirror US، قال المرشح المتعدد لجوائز الأوسكار إن على الفنانين والصحفيين مواصلة رفع أصواتهم في مواجهة الضغوط الحكومية ومحاولات الرقابة. وأشار روفالو إلى أن الفنانين لعبوا عبر التاريخ دورا أساسيا في محاسبة السلطة وكشف الظلم، مؤكدا أنه نشأ في بيئة مسرحية ناشطة اجتماعيا تؤمن بأن الصمت ليس خيارا. وأضاف أن أصوات هوليوود تكتسب أهمية خاصة في الأوقات التي يستهدف فيها القادة السياسيون منتقديهم ويحاولون تقويض الصحافة المستقلة. وأعرب نجم أفلام مارفل عن قلقه العميق إزاء الضغوط المتزايدة على المؤسسات الإعلامية الكبرى، واصفا الوضع الحالي بأنه "زمن مخيف للصحافة". وأشار إلى الهجمات اللفظية المتكررة التي شنها ترامب على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ومقدمي البرامج الحوارية الليلية الذين ينتقدونه، مثل جيمي كيميل وستيفن كولبير، إضافة إلى شبكات مثل CBS. وجاءت تصريحات روفالو بالتزامن مع تنظيمه فعالية خيرية لصالح أكاديمية ستيلا أدلر للتمثيل والمسرح، حيث قرأ ممثلون سيناريو فيلم كل رجال الرئيس. وربط روفالو بين فضيحة "ووترغيت" في السبعينيات والواقع الحالي، معتبرا أن الفيلم لا يزال تذكيرا قويا بأهمية الصحافة الشجاعة. وأكد أن غياب حرية الصحافة وشجاعة الصحفيين بوب وودورد وكارل برنستين كان سيتيح للرئيس ريتشارد نيكسون الاستمرار دون محاسبة.

المجلات الثقافية العراقية في المعهد الثقافي الفرنسي

□ متابعة المدى

افتتحت أمانة العلاقات الدولية في الاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق، أولى أمسياتها المشتركة بالتعاون مع المعهد الثقافي الفرنسي، بجلسة عنوانها(المجلات الثقافية العراقية: الواقع ورؤية المستقبل) شارك فيها كلٌ من،أ. حسب الله يحيى / مجلة الثقافة الجديدة،ود. عمار المسعودي / مجلة الأديب العراقي،وأ. كامل عويد العامري / مجلة الثقافة الأجنبية،وأ. مجد حميد المالكي / مجلة بغداد،وذلك بحضور جمع من الأدباء.

وأكدت إدارة المعهد في افتتاح الجلسة أنها تولي أهمية كبيرة لمحور النقاش،قائلة إنها تعرف عدداً من هذه المجلات وتدرك قيمتها،وتعتقد أن الجلسة ستكون شيّقة ومثمرة.

وقال مدير الجلسة د. صالح زامل،إن المجلات العراقية استطاعت منذ وقت مبكر أن تنتج نماذج مميزة لا تقل أهمية عن الكتب،ولا سيما المجلات التي نحتفي بها اليوم والتي تعمل بشكل موازٍ للمؤلفات الأدبية والفكرية. وأشارَ الأديب حسب الله يحيى في مفتتح حديثه، إلى أن مجلة (الثقافة الجديدة)تُعد من أقدم المجلات التي ما تزال تصدر وتتنفس وتنتج مادة رصينة رغم كل التحديات،وأبرزها مرحلة منع صدورها.

كما أشار يحيى،إلى تجربته الشخصية معها منذ نشره الأول فيها عام 1976،معتبراً إياها مدرسة متكاملة في الصحافة الثقافية عبر فريق يعمل على تمحيص المواد وتدقيقها وإخضاعها للدراسة المعمقة قبل نشرها. أما كامل عويد،فقد تحدث عن الدور الريادي الذي لعبه الشاعر الكبير ياسين طه حافظ في تأسيس مجلة الثقافة الأجنبية منذ عددها الأول،مؤكداً أن المجلة شهدت انتقالة نوعية منذ صدور عددها الثاني بوجود كادر تحرير متنور مثل لطفية الدليمي وسعيد الغانمي وحافظ وإقبال إيوب،وغيرها من الأسماء البارزة التي استطاعت إدخال الثقافة الأجنبية إلى الوسط الثقافي العراقي والعربي رغم فترات القطيعة.

وأوضح أنها ساهمت في صناعة مترجمين كبار مثل محسن الموسوي وسلمان الواسطي،كما أدخلت نموذجاً بحثياً خاصاً عبر الدراسات والأبحاث المكتوبة بخط اليد.

وبيّن الشاعر د. عمار المسعودي،أن مجلة الأديب العراقي تعمل على نشر نتاجات الأدباء عبر محاورها المختلفة،ثم تُرسل نسخاً منها للمشاركين فور صدورها. وأضاف المسعودي أن المجلة تحظى بتقدير واسع لدى الأدباء العرب والعراقيين، لافتاً إلى أن ربط المجلة بالرقمنة الحديثة يُعد محور اهتمام لدى اتحاد الأدباء وإدارة تحرير المجلة، وقد نتج عن ذلك تخصيص محور خاص بالذكاء الاصطناعي تناول موضوعات التحول الرقمي وتأثيره ثقافياً.

أما أمجد حميد المالكي،فقد أكد أن مجلة بغداد اعتمدت بشكل مكثف على الرقمنة والذكاء الاصطناعي، عبر استخدام باركود خاص يفتح للقارئ منصات يوتيوب عند النقر عليه،وقد جرى توظيفه في مواد عديدة، خصوصاً فيما يتعلق بالأهوار العراقية،إضافة إلى مواد خاصة بالمنح والتعليم.

كما أشار إلى إنتاج مواد تحريرية ترافق كتباً متنوعة عبر هذه الباركودات،لتحويل المحتوى إلى مادة تفاعلية سهلة وممتعة للقارئ.